الجلسة الثالثة بعد المائة

- **التاريخ** : الأربعاء 2 ربيع الأول 1420(1999/06/16)
- **الرئاسة** : السيد عبد السلام بروال الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وخمس وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة.
- **جدول الأعمال**: مواصلة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية :
  - لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان،
  - ولجنة المالية.

* * *

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيدين الوزيرين المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة لدراسة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، كما ستتعرض لمناقشة مشاريع ميزانيات مجلس النواب، مجلس المستشارين، وميزانية وزارة الاقتصاد والمالية في اختتام هذه الجلسة الأولى، في البداية إذا سمحتم أعطي الكلمة إلى السيد مقرر العدل والتشريع وحقوق الانسان، لكن أظن بأن التقرير وزع على السادة المستشارين، كل واحد منا له نسخة من التقرير فيمكن أن نعتبر بأن السادة الستشارين هم على علم بمضمون التقرير، إذا وافقتم أعطي الكلمة لأول متدخل السيد أحمد شفيق من فريق التجمع الوطني للأحرار وأذكر السادة المستشارين بحرصهم على الالتزام بالحصص الزمنية التي تعهدنا جميعا لكي تمر هذه الجلسة في إطار الوقت المحدد لها .

السيد المستشار تفضلو.

المستشار السيد أحمد شفيق:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني لأحرار، لمناقشة قطاع العدل الذي يعتبر أداة فعالة في الحفاظ على توازن المجتمع، واستقراره، وضمان حقوق المواطن وصيانة كرامته، وحماية علاقته وتجارته، وإننا نقدر كفاءة قضاتنا واجتهاداتهم، رغم ظروف العمل غير المريحة في بعض المحاكم، وهم يعانون من نقص في التجهيزات، وأحيانا يرأسون جلساتهم في قاعات غير ملائمة، وضبط جلساتهم وطولها، أحيانا وأيام الراحة ومناسبات وفي بعض المحاكم، يضطرون لتجهيز مكاتبهم بالمعدات واللوازم من مالهم الخاص، ومنهم كذلك عند التخرج في السنة الأولى من لا يستطيع من المحافظة على توازنات العيش بين متطلبات الكراء، والنفقات الضرورية، الشيء الذي يبين بجلاء أن وضعيتهم دون المهام والمكانة الخاصة بهم بالمقارنة مع بعض الأطر في الوظائف الأخرى، والتي مكنت أطرها من مساعدات اجتماعية ونغتنم هذه الفرصة للتذكير بأن تعجل الحكومة في أقرب فرصة لتحسين وضعيتهم وجعلهم يستمرون في عملهم في وضعية مريحة ومعنوية عالية حتى نصل إلى ما توخاه من هذا القطاع من فعالية والقيام بدوره الحقيقي، وإذا كنا ركزنا على الجانب المهني والاجتماعي للأطر ، والمحاكم فلكي نضمن من خلال تحسين وضعيتهم وتفعيل الجهاز القضائي وزيادة مردودية وإعلاء صيته الذي يعتبر أكبر ضمانة لاستثمار والمستثمرين في الداخل كما في الخارج.

أما فيما يخص الجانب الإداري فنقتصر في تدخلنا على بعض المؤسسات القضائية والتي لها دورها الهام، أيضا في تفعيل الجهاز القضائي، وعلى سبيل الذكر تفعيل مسطرة التنفيذ وإخراج مؤسسة القاضي للتنفيذ إلى الوجود الفعلي، وتعميمها في جميع محاكم المملكة

حتى نضمن حقوق المتقاضين من جهة، ،مكانة القضاء وأحكاه من جهة.

أما فيما يخص كتابة الضبط فإننا نعتبرها مجمعا للروافد والمسالك القضائية ونظرا لعدم الاهتمام بها وقلة إمكانيتها فإنه يبقى الاهتمام بها دون المهام الملقاة عليها، لذا فإننا ندعو إلى إعادة هيكلتها، والعناية بأطرها وتمكينها من الوسائل والإمكانيات الكافية كذلك الشأن بالنسبة للمحاكم الإدارية والتجارية التي يجب أن تعمم على مستوى جهات المملكة وتقريبها من المتقاضين ، فإننا إذ نصوت على ميزانية وزارة العدل فإنني أكتفي في تدخلي هذا بهذه الملاحظات نظرا لضيق الوقت على أمل أن نلمس في الفترة القادمة إجراءات وتدابير لصالح القضاء والمتقاضين والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم

الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد البوزيدي

المستشار السيد أحمد البوزيدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق حزب التجمع الوطني للأحرار، في مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان.

أود باديء ذي بدء أن أؤكد على المكانة الأساسية التي تحتلها حقوق الإنسان في الفكر السياسي للتجمع الوطني للأحرار الذي تقوم أطروحته النظرية على الديمقراطية الاجتماعية و فلسفة الحق والقانون.

إن التجمع الوطني للأحرار يعتبر أن تثبيت حقوق الأنسان وتعزيزها في المجتمع زهان حضاري ينتصر للمبادئ الإسلامية السمحة والقيم المتنورة، في ثقافتنا الوطنية وتراثنا الحضاري، كما ينتصر للمكتسبات التي راكمتها الإنسانية على مستوى القانون الدولي ونرى في التجمع الوطني للأحرار أن المنطلق والهدف في حقوق الإنسان هو تكريم للمواطنات والمواطنين وجعل هذا التكريم بعد هو العمود الفقري لتكريس دولة القانون والحق كما أننا نتصور أن قضايا حقوق الإنسان يجب أن تكون فوق الاعتبارات السياسية وأن يسعى الجميع إلى تعميقها والدفاع عنها.

لقد عرفت حقوق الإنسان خلال السنة المالية التي سنودعها قريبا إنجازات نوعية، والفضل كل الفضل يعود لجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله ضامن الحقوق وحامي الحريات.

وهنا نستحضر ما قاله جلالة الملك حول حقوق الإنسان، في الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمر العربي للتربية على حقوق الإنسان الذي نظمته الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان بالرباط مؤخرا.

حيث قال جلالته:

«لقد اخترنا لمملكتنا نظام الديمقراطية والتشبث بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا، وكرسنا ذلك في ديباجة دستور المملكة وفي تشريعاتنا ومواقفنا ومنها المصادقة على المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان سيرا على نهج والدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس الذي أصدر غداة الاستقلال ظهائر جد متقدمة عن الحريات العامة وتنظيم ممارستها.

وحرصا منا على بناء دولة الحق والقانون وتوسيع صلاحيات مؤسساتها وهياكلها التي ألينا على أنفسنا تحصينها وتفعيلها في تناسق تام إيمانا منا بأن هذه المؤسسات وهذه الهياكل هي بمثابة الشرايين للممارسة الديمقراطية وبأن ترسخ المنهج الديمقراطي في الحياة اليومية وكذ منهج دؤوب ومتبصر لا ينفصل عضويا عن تخليق المواطنين بثقافة حقوق الإنسان وإكسابهم الوعي لقيمتها»

انتهى كلام جلالة الملك .

وبفضل هذه الإرادة المولوية تمكن المغرب من قطع أشواط مهمة في تكريس دولة الحق والقانون وبفضلها أيضا تم مؤخرا الطي النهائي للملفات العالقة في مجال حقوق الإنسان، هذه الملفات التي كان يستغلها خصوم بلادنا ومنهم خصوم وحدتنا الترابية للتشويش على سمعة المغرب وتاريخه النبيل.

وبهذه المناسبة نحيي تضافر جهود الحكومة وجهود المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كما نحيي مستوى التعاون الموجود بين كافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية ومع الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان لجعل ملف حقوق الإنسان يحظى دائما بالأولوية تنفيذا لأوامر عاهلنا جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، كما نحيي الأخ محمد أوجار الوزير المكلف بحقوق الإنسان على ما يبذله من مجهودات على مستوى وزارته، هذه المجهودات التي تظهر من خلال إنجازه أعمال ملموسة صارت منجزة في ظرف وجيز، ومن خلال ما تعتزم وزارته إنجازه خلال السنة المالية المقبلة.

إننا نحيي وزارة حقوق الإنسان عما قامت به في مجال التعريف بقضية المواطنين المغاربة المحتجزين في تندوف من قبل عصابات ما يسمى بالبوليزاريو ولاسيما على مستوى المنظمات الغير حكومية ومنها منظمة العفو الدولية التي صارت تضمن فقرة خاصة في تقريرها السنوي حول ما يقوم به المرتزقة في حق مواطنينا المحتجزين من تنكيل وتعذيب كما أن عناية الوزارة بقضايا المهاجرين من زاوية حقوق الإنسان يعد مما يثلج الصدر، ويوفر الإطمئنان لأفراد الجالية المغربية في مواجهة النزاعات العدائية، والحركات العنصرية التي غالبا ما يذهب ضحيتها مواطنين مغاربة أبرياء.

وإن التحسيس الذي تقوم به الوزارة بالإتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وجمع أفراد أسرهم بعدما أخرجت هذه الاتفاقية من رفوف الإهمال الدولي، هذا التحسيس من تنبية العالم من ضرورة الوقوف في وجه كل ما هو معادي للأجانب وتعميم قيم التعاون والتواصل بين الشعوب مثلما سيزيد في الاعتراف العالمي ولاسيما بالنسبة للدول المصنعة بالدور الذي قام به المهاجرون في تنمية بلدان الاستقبال وقد يكرس هذا التحسيس بقضايا المهاجرين باقتراح اعتماد المقرر خاص بقضايا الهجرة على مستوى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة خلال دورتها التي انعقدت مؤخرا بجنيف ويحظى هذا الاقتراح المغربي بمساندة المفوضية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان ونأمل أن يتم اعتماد هذا المقرر رسميا رهن الثقة في وزارة حقوق الإنسان على أنها ستحقق هذا الإنجاز مستقبلا مثلما عودتنا. وإذا ما اعتمد هذا المقرر سيدخل التعامل مع المهاجرين على المستوى العالمي طورا جديدا من حيث صيانة حقوقهم وهذا سينعكس بالإيجاب على الأوضاع المعيشية والقانونية للمهاجرين ومنهم المغاربة المقيمون بالخارج.

ومما تم تسجيله على المستوى الدولي، حضور المغرب بلجنة حقوق الإنسان بجنيف على مستوى وزاري ولأول مرة للدفاع عن رصيد المغرب ومنجزاته في مجال حقوق الإنسان، ونهنئ بهذه المناسبة السيد وزير حقوق الإنسان على نجاحه في تقديم مكتسبات المغرب لوفود الدول الأعضاء والمنظمات الغير الحكومية الدولية ولمختلف الذين يحضرون أشغال لجنة حقوق الإنسان بجنيف سواء كأعضاء أو كملاحظين مما جعل أعضاء اللجنة ومختلف الوفود يشيدون بالعمل الذي يقوم به المغرب ملكا وحكومة وشعبا في مجال حقوق الإنسان، وإننا بهذه المناسبة أيضا نسجل إيجابية ما قمتم به في العلاقة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان والتي طورتم علاقة المغرب بها على عدة مستويات وجعلتم هذه العلاقة تثمر تمكين المغرب من احتضان مركز للتوثيق والاعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان والذي سيشتغل بتعاون مع المفوضية المذكورة وبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي، وفيما يتعلق بحرصكم على ملاءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان نحيي تأكيد الوزارة باستمرار على أن تكون هذه الملائمة بما يتوافق مع الدين الإسلامي الحنيف الذي كرم الجنسين المرأة والرجل مثلما حث على العناية التامة والشاملة بالطفولة.

كما أن إقدام الوزارة على العمل بشراكة مع المجتمع المدني ترك صداه الطيب في العديد من الأوساط وهذا ما نلمسه لدى العديد من الفاعلين في ميدان العمل المدني نفس الشيء أصبحنا نلمسه بالنسبة لبرنامج التربية على حقوق الإنسان الذي يتوجه إلى هيأة التعليم، وقد أخبرتم اللجنة أن هذا البرنامج سيدخل السنة المقبلة مرحلته التجريبية.

إن رهان التربية على حقوق الأنسان، بما يعنيه من تربية على المواطنة الصالحة، وعلى الوعي بحقوق الذات وبحقوق الغير يعتبر عماد المستقبل لإفراز مجتمع جديد، تحترم فيه الحقوق وتصان ضمنه الواجبات.

إن هذه المنجزات الكثيرة والحمد لله، والتي حققتموها في وقت وجيز والتي نهنئكم عليها تجعلنا نطمع في تحقيق المزيد ونأمل أن نخلد معكم الذكرى الواحد والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثلما خلدنا مع الذكرى الخمسين لسنة 1992، ونأمل أن نخلد هذه الذكرى والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان قد أعطت انطلاقة مشاريع جديدة، لاسيما أننا علمنا أن لديكم الكثير وأستغل هذه المناسبة لأؤكد لكم أنه لازال هناك الكثير للقيام به، حتى ينعم كافة المغاربة بمختلف فئاتهم بحقوق الإنسان على الوجه الأكمل الذي يريده جلالة الملك سواء على المستوى التشريعي أو على المستوى العملي، حتى يلمس المواطن المغربي حقوق الإنسان في حياته اليومية.

وبهذه المناسبة، نطالب أن نفكر السيد الوزير في إحداث نيابات لوزارتكم في إطار تقريب الإدارة من المواطنين، حتى يمكن للمواطنين الذين يقصدون وزارتكم للتشكي أن يجدوا الجهة الحكومية المتخصصة قريبة منهم لتقديم تظلماتهم، فمادام الإنسان موجودا فمشاكل حقوق الإنسان الذي تفرزها الحياة اليومية ستبقى موجودة، وهذا ليس عيبا بل العيب كل العيب هو ألا يتم التصدي لهذه المشاكل وإيجاد الحلول الملائمة لها، ونعتقد أن إحداث مندوبيات ولو على مستوى الجهات كمرحلة أولى سيساعد على تعزيز دولة الحق والقانون التي بناها ويقود نهج تكريس مكتسباتها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وفق الله الجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار

الكلمة للمستشار السيد السالك باهيا، تفضلوا

الإخوان أصحاب الهواتف النقالة الرجاء منهم عدم استعمالها،

السيد المستشار السيد السالك باهيا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

نتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة الميزانيات الفرعية لوزارة العدل ووزارة حقوق الأنسان، ووزارة الوظيفة العمومية وإصلاح الإداري، وقد توخينا من الجمع بين هذه القطاعات ارتباطها الوثيق ببعضها وتأثيرها على حقوق الإنسان بصفة عامة ولن أخوض في بنود وأرقام هذه الميزانيات لأن المواضيع أهم بكثير...

أولا قطاع العدل :

إن قطاع العدل كان ولازال يظل الدعامة الأساسية لضمان التوازن وحقوق المواطنين في إطار دولة الحق والقانون وكما يقال العدل أساس الملك ولابد أن يتحقق في المغرب مادام العدل والقضاء ورجاله يحظون بوافر الرعاية من طرف صاحب الجلالة نصره الله إيمانا من جلالته بأن العدل هو أساس الأمن والاستقرار ودعامة النماء، والتقدم والازدهار.

وإن مسؤولية العدل جسيمة ولا سبيل لإقراره إلا بتحقيق سيادة القانون وتحقيق القضاء ولذلك فقد أضحى من اللازم نهج سياسة واضحة ترمي إلى تقريب القضاء من المواطنين وهذا يتطلب إحداث المزيد من المحاكم الابتدائية والاستئنافية كما يتعين مد هذه المحاكم بالتجهيزات الأساسية اللازمة والمستلزمات الضرورية وإدخال نظام المعلوماتية إليها الذي أضحى أمرا ضروريا في تحديث وتسريع العمل القضائي بكل مكوناته مما يشكل ذلك من عمل إيجابي يتلائم والتطورات التي يعرفها المغرب في إطار العولمة والخوصصة وحقوق الإنسان وفي إطار التعاون القضائي القائم بين المغرب وعدد كبير من دول العالم فقد تم إحداث عدد هام من المحاكم الإدارية انسجاما مع التطورات الديمغرافية التي عرفتها بلادنا وهي دعامة أساسية وقوية لصيانة حقوق المواطنين تجاه تصرفات الإدارة التي تكون في بعض الأحيان جائزة ولا يمكن لهذه

الأحكام أن تعطي أكلها النهائي في إطار الهيكلة التي تعرفها إلا بخلق محاكم الاستئناف على نطاق واسع ، وما قيل عن المحاكم الإدارية يقال كذلك عن المحاكم التجارية التي لا يجادل أحد في أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه لفض النزاعات التجارية والجميع يعلم ما للتجارة من أهمية في تنمية الاقتصاد الوطني وتدعيمه وازدهاره ونظرا لقلتها وبعدها أصبح من الأجدى والأفيد أن تعمل الوزارة على خلق غرف لدى المحاكم الابتدائية بعهد إليها بالنظر في القضايا التي تدخل في نطاق اختصاص المحاكم التجارية إلى حين استكمال سلسلة باقي المحاكم المحاكم التجارية بصنفيها الابتدائي والاستئنافي والذي يتطلب بطبيعة الحال وقتا طويلا وإمكانيات هامة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن موقفنا بخصوص قضاء الجماعات هو موقف متشكك لكون هذا النوع من القضايا يمس مسا خطيرا لمبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، كما أنه يمس بحقوق ومصالح المواطنين بسبب التجاوزات والعيوب التي تشوب الأحكام الصادرة عنه لعدم التخصص وأن حديثنا عن المحاكم بمختلف مكوناتها وأشكالها يجرنا إلى الحديث عن القضاة والأطر والموظفين الذين يعملون بهذه المحاكم فالرواتب التي يتقاضاها القضاة على مختلف مستوياتهم وكذلك الشأن بالنسبة لكتاب الضبط هي رواتب متواضعة لا تتناسب مع المجهود الكبير الذي يبذلونه في ظروف غير ملائمة بالنظر إلى الآلاف من الملفات التي يعالجونها على مر الأيام و من أجل الإسراع بوثيرة إصدار الأحكام لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف ومن أجل الإسراع كذلك في طبع هذه الأحكام وجعلها رهن المتقاضين فإنه لابد من الزيادة في عدد القضاة والكتاب بما يخدم المواطنين بكيفية فعالة على أن التكوين عنصرا هاما وأساسيا ينبغي إعطاءه ما يستحق من عناية واهتمام سواء بالنسبة للقضاة أو المحامون أو الأعوان القضائيين أو الكتاب أو الخبراء أو العدول أو الموثقون وبصفة عامة كل من له صفة بجهاز العدالة ، وحتى تكون الفعالية أكثر والإنتاجية أحسن لابد من إيجاد الآليات الضرورية لمراجعة القوانين بما يتلائم والتغيرات التي تعرفها بلادنا في ظل ما أصبح يعرف بالعولمة والتكتلات الإقليمية والجهوية والدولية المسايرة لمفاهيم العصرنة والتقدم الصناعي، إن العدالة يجب أن يأتي مفعولها وأثرها كذلك أولئك الذين يخضعون للسجون من جراء ما اقترفوه من أفعال منافية للقانون والأخلاق العامة ومن نظرة للآخرين فلا يمكن تجريدهم من آدميتهم وأنسيتهم وعدم الاكتراث بهم بل يتعين الأخذ بظروفهم بعين الاعتبار من خلال إصلاحهم بدروس تربوية تلقنهم وإصلاح السجون في آن واحد وتكوينهم استعدادا لهم داخل المجتمع استعدادا لأدماجهم بعد خروجهم من السجن.

وإن فريقنا ارتكازا من القناعة المترسخة التي لديه على وعي تام بالظرفية الحالية والمستقبلية من عمل جاد ومتواصل وانطلاقا كذلك فهو يدرك إدراكا كاملا بأن مشاكل القضاء بصفة عامة لا يمكن معالجتها بمعزل عن الاختيارات الأساسية التي تنهجها بلادنا في الميادين الإقتصادية والاجتماعية والسياسية فالإهتمام يجب أن ينصب على الآليات والأدوات التي تعمل على تدعيم الجهاز القضائي وتحسين مردوديته باعتبار أن العدالة هي مطمح كل المغاربة، والقوانين ليس سوى أداة عمل لضبط العمل القضائي سعيا إلى إقرار العدالة واستغلال القضاء، وعليه فالأمر لا يتطلب منا سوى استعراض المشاكل التي يعاني منها القضاء في بلادنا بل يجب البحث عن الحلول الملائمة للقيام بإصلاحات جدرية وهدا ما يتطلبه الأساس وضع سياسة شمولية تستجيب لكل الحاجيات والمتطلبات التي تضمن له القيام بمهمته السامية أحسن قيام، ومن أجل استقرار المجتمع المغربي وحماية حرية المواطنين وصيانة حقوقهم في دولة الحق والقانون، وهذه التحولات التي تتجلى في الآليات القانونية والتشريعية والإجراءات التنفيذية والسلوكات الأخلاقية والاتفاقيات الدولية، أصبحت واقعا معاشا في الحياة اليومية وبفضلها أصبح المغرب رائدا في هذا المجال ومثار التقدير والاحترام بين دول العالم.

ثانيا حقوق الإنسان:

أما عن حقوق الإنسان فقد عرفت خلال السنوات الماضية تحولات هامة على مستوى الممارسة والتطبيق وتجلت في الآليات القانونية والتشريعية وتجلت كذلك في جملة من الإجراءات التنفيذية والسلوكات الأخلاقية التي عززت مفهوم حقوق الإنسان من جهة ،التقت بإدراك المواطن المغربي بهذه الحقوق، فعلى المستوى القانوني جاء في ديباجة الدستور تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا وإذا كان المغرب قد قطع أشواطا بعيدة من خلال المصادقة على مجموعة من الإتفاقيات الدولية التي تضمنت في عرض السيد الوزير، فإنه من المؤكد وفي إطار الحفاظ على هذه المكتسبات يجب تعزيزها ضمن هذه المرجعية التاريخية واعتمادا على الذاكرة الحضارية للبلاد وانطلاقا من الشريعة الاسلامية، كما يستلزم العمل على إيجاد صيغة شمولية لتحديد قواعد تضمن للإنسان حقوقه في حياته اليومية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحقه في العيش الكريم، وإن احترام هذه الحقوق يجب أن يصبح سلوكا تفرضه الدولة وخصوصا في الأجهزة الإدارية مع التأكيد على أن قواعد حماية حقوق الإنسان ترفض التسيب والممارسات الغير المسؤولة مهما كان مصدرها أو كانت غايتها ،وإن حقوق الإنسان يأتي اعتبارها من موقع الأهمية التي يكتسيها الدفاع عن حقوق الإنسان سواء في القضاء أو في الإدارة وهذا ما نطمح إليه باعتباره مرادفا للكرامة والإنسانية التي من دونها لا يمكن لتلك الحقوق أن تحقق الغايات المرجوة.

ثالثا قطاع الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

إن الإدارة العمومية هي الجهاز الموضوع رهن إشارة الحكومة للسهر على تدبير المصالح العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحويل السياسة العامة إلى واقع ملموس، وبالرغم مما حققته الإدارة المغربية من إنجاز مكاسب على مستوى التنظيم وإصلاح هياكلها وتحديث أساليب عملها وتوسيع مجال تأطيرها عبر التراب الوطني يكاد يجمع الكل اليوم على أنها تعمل بشكل سيئ وأن صمعتها ليست في المستوى المطلوب وذلك بسبب تراكمات مجموعة من الاختلالات والمعدقات تتجلى تضخم بنيتها وتشعب قنواتها وتداخل اختصاصاتها وتعقيد مساطرها وشيوع ممارسات خاصة لدى مسيريها كالزبونية والمحسوبية والشطط وهلم ما جرا الأمر الذي يعطي الصورة القاتمة عن الأدارة العمومية ويقلل بشكل عام المواقف الانتقادية اتجاهها من المواطنين والمتعاملين والفاعلين الاقتصاديين والساسة والشركاء والهيآت الإدارية، وهذا الواقع هو الذي دعى الجميع إلى القول بأن الأدارة المغربية التي كان يجب أن تكون أداة لحل المشاكل أصبحت هي نفسها مشكلة بالنسبة للسلطات العمومية ، فعوض أن تكون عامل التفتح تشكل الإدارة بفعل هيمنتها وجهودها عائقا أمام تحقيق التطور الإقتصادي والإجتماعي في البلاد.

لذا ومنذ عرض الثمانينات ساد الوعي بالأوساط الرسمية بضرورة إحضار الجهاز الإداري بمراجعة وتعديلات جوهرية تمكنه من مواجهة التحديات الجديدة المتمثلة في التحولات والضغوطات التي تنجم عن المحيط الاقتصادي والسياسي، يتبلور في إشاعة قيم جديدة وتصورات مستحدثة على مستوى الفعالية والنجاعة في تدبير الموارد المالية والبشرية خصوصا بالنظر إلى تقليص الموارد البشرية وتنامي الطلب في القطاعات الاجتماعية مما يفرض مراجعة جردية لنموذج الدولة-العناية، تقتضي إعادة تحديد دور الدولة في المجتمع وموقع الإدارة في المجال الاقتصادي، إعداد اقتسام المسؤولية الأساسية مع القطاع الخاص الذي أصبح يتمتع بالحيوية المتميزة في ظل الاختيارات الليبرالية والتي أقدمت عليها بلادنا.

فالمرافق العامة لم تعد حكرا على الإدارة والقطاع الخاص ثم الشراكة في تسييرها في نطاق التشارك يخضع لسياق جديدة في التعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين المركزي والمحلي، وهذه الغوامل الخارجية والمحلية حتمت مراجعة الهيمنة الاقتصادية للإدارة وعجلت بطرح إشكالية التحديث الإداري الهادف إلى خلق جهاز إداري ديناميكي مرن وفعال قادر على الإندماج في المحيط الإقتصادي والاحتماعي الجديد في إصلاح الهياكل الإدارية وتبسيط المساطر الإدارية ، تحسين شروط العمل،

مراجعة القانون الأساسي للموظفين بهدف رفع إنتاجهم، تدعيم أسس المرافق العامة، ترشيد النفقات العمومية ، تمثين العنصر البشري باعتباره الوسيلة والغاية، ودون الدخول في التفاصيل أين نحن من كل هذا ؟ وأين نحن من إصلاح هذه القطاعات ؟ إذا علمنا أن النجاح في التغيير والإصلاح يتأثر حتما بحجم الاعتمادات المرصودة أليه، وهذه الميزانية حد متواضعة لا ترقى إلى رد الاعتبار وليس من شأنها أن تستجيب لمتطلبات الإصلاح والتغيير المنشودين، ولهذه الأسباب سنصوت معكم على هذه الميزانية ولكن بالرفض. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار

الكلمة للسيد المستشار السيد محمد أوخيار،

المستشار السيد محمد أوخيار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وفي البداية أتشرف بمناقشة مشروع ميزانية وزارة العدل ومن خلالها قطاع العدل الذي يعتبر في نظرنا أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن والاستقرار. وهنا نسجل غياب وزير العدل المحترم، إن القرار...

السيد رئيس الجلسة:

السيد وزير العدل هو متواجد في بناية المؤسسة وقد نودي عليه فقط وسيرجع حالا، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس

إن القضاء الذي يعتبر من أهم مكونات وزارة العدل يتطلب بدل مجهود جبار، يبتدأ من تشخيص الواقع القضائي تشخيصا واقعيا وسليما باعتبار أن إصلاح القضاء يعتبر ضرورية ملحة لتجاوز كل السلبيات سيما وأن هناك توجهات سامية ملكية تهم أصلاح القضاء وتحديثه بما يضمن له النزاهة والاستقلالية، وإن رصيد الاعتمادات المرصودة لوزارة العدل لم يتعزز بالشكل المطلوب مما يعني أن أوراش إصلاح هذا القطاع ستسير ببطئ كبير ومع ذلك فيمكن اعتبار أن نجاح سياسة الوزارة رهين كذلك بعوامل أخرى لها أهميتها البالغة ودورها الفعال في تحقيق الغاية المنشودة، ذلك أن إصلاح القضاء وحده غير كاف إذا لم يتم أصلاح الأدارة بجانبه لأن هذه الثنائيات هي الضمانات التي تقوم عليها الدولة والمجتمع الديمقراطيان وكذلك الشرط الأساسي لاستقطاب الاستثمارات الخارجية والتنمية الاجتماعية والبشرية المستديمة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحكومة قد أكدت تصريحها أما مجلسي البرلمان على أن إصلاح ورش العدل سيشغل مكانة متميزة في العمل الحكومي، وأن الحكومة ستحرص على تخليق الممارسة ورفع الفعالية في هذا الجهاز وخلق تعبئة وطنية حول برنامج إصلاح نظامنا القضائي، كما نشير كذلك إلى أن السيد وزير العدل قد أعرب عن هذه الرغبة الحكومية عندما قدم مشروع الميزانيات الفرعية لوزارة العدل هذه السنة أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، غير أننا نلاحظ أن المشاريع الإصلاحية التي تنوي الحكومة إدخالها على وزارة العدل مستوحاة من التجربة الأوربية سواء فيما يتعلق بالإدارة والقضاء والسجون ولا أحدا منا يجهل خطورة التوجه الأوربي وانعكاساته على حضارتنا وهويتنا وثقافتنا المغربية خصوصا وأن ميدان القضاء له ارتباط وثيق بالدين والشريعة الإسلامية.

السيد الرئيس المحترم.

إن القضاء أصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى يتطلب إصلاحا جدريا يتجلى في قطع دابر الفساد، فكيف يمكن تخليق المرفق العمومي وتطهير هياكله الإدارية وتطهير هياكل الإدارة العمومية ونهذيب أعمالها في شفافية مع استعمال أكثر للموارد البشرية التي لا يمكن لها أن تعمل وترفع من مستوى جهدها دون توفير لها العيش الكريم والإبعاد عن جميع الشبهات والإغراءات التي قد يتعرض لها العاملون في سلك القضاء، فكيف لقاض يتقاضى راتبا متواضعا لا يجد مسكنا يأوي إليه ولا مستوى معيشي يرتاح له ضميره هذا وإن ساعده الحظ على الحصول على مسكن فإنه سيجده بثمن يصل إحيانا إلا بنسبة 90% من راتبه الشهري ناهيك عن المصاريف الأخرى الضرورية والطارئة.

وبالنسبة لوضعية المحاكم من حيث بنياتها وتجهيزاتها فالملاحظ أنه بالرغم من المجهودات التي بذلت في هذا الإطار فإن أغلبها لازالت دون المستوى المطلوب ولا تعكس هيبة المكان وقدسيته، وهنا نريد أن ننبه وزارة العدل على الاهتمام المطلوب بهذا الجانب لأنه وجه وصورة من صور قضائنا.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية وبعد دراسنا لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل وبرنامج إصلاح القضاء لاحظنا غياب مجموعة من العناصر نعتبرها ضرورية من أجل تقويم إصلاح هذا القطاع الحيوي ، هذا القطاع الحيوي الهام وإرجاع ثقة المتقاضين في قضائهم وتمكين هذا الأخير بدوره من استرجاع هيبته وقدسيته المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء ولا يتأتى هذا في نظرنا إلا بتحيين وتغيير القوانين التي تقادمت ولم تعد تساير التطور الحاصل في مختلف مجالات الحياة والتي يرجع تاريخها إلى بداية القرن، تطبيق اللامركزية وتقريب القضاء من المتقاضين وترقية عدد مراكز القاضي المقيم إلى محاكم إبتدائية، الإنكباب على مراجعة نظام المعهد الوطني للدراسات القضائية والذي يرجع إلى ما يقارب الثلاثين سنة، خلق ورش جهوية لمجلس الأعلى للقضاء لتخفيف الضغط عنه وحل مشكل تراكم القضايا، توسيع دائرة المحاكم التجارية وخلق قضاء اجتماعي متخصص، إعادة النظر في نظام محاكم الجماعات والمقاطعات لأنها تفتقر إلى مواصفات العدالة النزيهة والفعالة، إخضاع الضابطة القضائية لسلطة النيابة العامة ومراقبتها مراقبة فعالة، الرفع من مستوى الخبرة فلحد الآن يجهل المعيار الذي تعطى به رخصة الخبرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن جل الخبراء هم موظفون في مختلف الأسلاك الإدارية يتقاضوا أجورهم علما أن بلادنا تعرف بطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا والذين نرى بأنهم أحق بهذه المناصب، إعادة النظر في تجربة الأعوان القضائيين وإخضاعهم لمراقبة مستمرة، توسيع دائرة المحاكم الإدارية لضمان حقوق المواطنين في التظلمات الإدارية وذلك بفتح مكاتب في المحاكم الإبتدائية، تبسيط المساطر المعمول بها حاليا ، تحسين الأوضاع المادية لأطر المفتشية العامة وتمكينها من وسائل العمل الضرورية حتى يتسنى لها القيام بدورها الفعال في الإصلاح القضائي، خلق جسر قوي بين الدفاع والقضاء.

السيد الرئيس، إننا نعرف أن الميزانية هي الشريان الذي سيغذي هذا الإصلاح ولكن مثل هذه الميزانيات لا يعول عليها لتحقيق ذلك، فهي لا ترقى لتلبية حاجيات ومستجدات هذا القطاع ولا تساير ولا تتلاءم مع التطور الذي نريده للقضاء.

إننا وإذ نسجل هزالة الميزانية لهذه الوزارة ونتمنى أن يتغير منظور الحكومي لهذا القطاع بتخويله الميزانيات الكفيلة لتحقيق كرامة أطره ودعم استقلاليته، وتقوية أجهزته حتى نكون جميعا في مستوى الرهانات والتحديات التي تطرحها الألفية الثالثة وحتى نكون كذلك في مستوى تطلعات القانوني الأول صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارن ،

ننتقل الآن إلى مناقشة الميزانية الفرعية الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، بخصوص مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بحقوق

الإنسان، يحق لنا أن نفتخر بالجهود التي بذلها المغرب في هذا الميدان كهيأة سياسية ونقابية وفرق برلمانية وفعاليات المجتمع المغربي وفئات الشعب المغربي بفضل جهود صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله في هذا الميدان.

كما نسجل على أن المغرب عمل على تطوير ترسانته القانونية وتحيينها وتطويرها لمسايرة روح العصر والتوجهات المستقبلية، حيث قام بتعديل العديد من القوانين وعلى رأسها الدستور الذي طالت توسيع اختصاصاته البرلمانية وتقوية مؤسساته في مراقبة العمل الحكومي وتشكيل لجن تقصي الحقائق التي يمكنها رصد خروقات حقوق الإنسان.

ونسجل كذلك مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تطال حقوق الإنسان كاتفاقية مناهضة التعذيب والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل وحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كما نؤكد على أننا ما زلنا نطمح إلى مراجعة وتعديل وتحيين العديد من القوانين التي لا تساير التطور الذي عرفه المغرب.

السيد الرئيس المحترم،

مهما بلغت الاعتمادات المرصودة لميزانية الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان فإنها لازالت لم تصل إلى ما نطمح إليه حتى تتمكن من القيام ببرامجها المسطرة في هذا الميدان علما بأن هذه الاعتمادات قد تقلصت مقارنة مع ميزانية السنة الماضية، فوزارة حقوق الإنسان تتجلى مهامها الأساسية في تعميم التشاور مع المواطنين والمجموعات والمنظمات المعنية وفحص الشكايات والحرص على احترام حقوق الإنسان فضلا عن عملها التشريعي والإداري في ملائمة القوانين الداخلية للمواثيق الدولية المعمول بها بهذا المجال، ونشر ثقافة حقوق الإنسان داخل النسيج الاجتماعي المغربي، وفي هذا الصدد لا نترك الفرصة تمر دون أن نذكر العفو الملكي السامي الذي شمل في شهر يوليوز 1994 العديد من المعتقلين الذين أفرج عنهم بعد أن أدينو من أجل جرائم ذات طابع سياسي.

السيد الرئيس المحترم،

على الوزارة أن تنكب على ملف المختفين وتعمل على إنهاءه في القريب الممكن إلى جانب بعض الملفات العالقة في هذا الميدان وتجد لها اللجنة الوزارية برئاسة السيد الوزير الأول الحلول المشرفة تبعا لتوجهات صاحب الجلالة نصره اله غذاة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة بضرورة إنهاء هذا الملف في ظرف ستة أشهر، كما أن على الوزارة تفعيل الاتفاقية التي أبرمت بينها وبين وزارة التربية الوطنية من أجل تكريس مبادئ حقوق الإنسان في التعليمين الأساسي والثانوي وأن تعمل على تعميم تدريس هذه المادة في التعليم الجامعي والمعاهد العليا بالمملكة، ونتمنى أن تستمر الوزارة الوصية بتعاون مع وزارة التربية الوطنية بمراجعة الكتب المدرسية وإدماج مبادئ حقوق الإنسان في البرامج الدراسية، إضافة إلى دور وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة في القيام بتعبئة وتحسيس المواطنين والمواطنات بأهمية حقوق الإنسان ونحن على عتبة القرن المقبل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، نسجل هزالة الميزانية المرصودة لهذه الوزارة والتي لا تستطيع أن تحقق برامجها المرجوة، ونتمنى أن تتدارك الحكومة هذا النقص الحاصل في ميزانيتها حتى تتمكن أن تنجز مشاريعها الهادفة إلى توسيع الوعي لثقافة حقوق الإنسان كما يرعاها صاحب الجلالة نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أنتقل إلى مناقشة مشروع ميزانية وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري برسم السنة المالية 99-2000 وأدل ملاحظة تسترعي الاهتمام المتعلقة بالمهمة المنوطة بهذه الوزارة وهي مهمة الإصلاح الإداري بمعنى أن هذه الوزارة لا تقتصر على التسيير والتدبير بشؤون الوظيفة العمومية بل كذلك الإصلاح وفي هذه

الصدد نتساءل عن الأوراش الفعلية التي فتحتها الوزارة، وهذا التساؤل يستقي مشروعيته من كوننا لم نلاحظ أي تغيير على إدارتنا المغربية والتي لازالت تعاني من مختلف الفساد الإداري كالرشوة والزبونية المحسوبية والبطئ في معالجة الملفات وغيرها من المشاكل التي تنخر في جسم إدارتنا، هذا دون أن ننسى الجوانب المادية المتعلقة بموظفي وأعوان الدولة التي لم تعرف أي تغيير لأن التباين الشاسع الفرق الواضح بين الفئات العليا من الموظفين والفئات الصغرى لا زال يظهر بشكل جلي، وأن الأجور لم تتحرك منذ سنوات متعددة في الوقت التي تضاعفت فيه الأسعار وزادت بشكل مهول، إن الإطار القانوني للوظيفة العمومية لازال يراوح مكانه بنقط ضعفه وتقادمه وعدم مسايرته لروح العصر والتطورات التي يشهدها المجال الإداري على نطاق واسع.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية ، نؤكد بكل إلحاح على توفر مجموعة من العناصر التي تبدو لنا أساسية من أجل إصلاح حقيقي وتتمثل في:

- تفعيل المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وإعادة النظر في قانون المعاشات،
- إعادة هيكلة الإدارة العمومية وإرغام كل موظف للقيام بمهامه المنوطة به،
- ترشيد وتدبير شؤون الموظفين وتوزيع المهام توزيعا عادلا وقانونيا وتكوينهم يتلائم مع متطلبات العصر مع تدعيم لجن التفتيش،
- ضمان العيش الكريم للموظف سواء مدة عمله أو بعد تقاعده ومنحه الترقيات والتعويضات من أجل تحفيزه على العمل والإجتهاد.
- العمل على استعمال اللغة العربية في الإدارة العمومية واتخاذ التدابير الكفيلة من أجل مواكبة سياسة الدولة على صعيد الجهوية والامركزية لترسيخ وتعزيز اللاتركيز الإداري،
- محاربة ظاهرة اللوبيات التي تسيطر على مراكز القرار داخل الإدارة
- تبسيط المساطر الأدارية والعمل على تحيين القوانين القديمة
- العناية بشكاية المواطنين وإعطائها ما تستحق من عناية وتقدير.

هذا دون أن ننسى أهمية تخليق الإدارة بشكل عام .

السيد الرئيس المحترم ،

إن هذه الوزارة تحمل على عاتقها مسؤولية جسيمة تم الإعلان عنها في التصريح الحكومي والمتمثلة في الإصلاح الإداري، غير أن هذه الميزانية لا ترقى ولا تساير ما جاء به التصريح الحكومي في مجال الإصلاح.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

سأنتقل الآن لمناقشة ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان

السيد رئيس الجلسة:

الوقت انتهى نهائيا،

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس

إجمالا وانطلاقا مما تقدم وإيمانا منا بأن القطاعات الآنف ذكرها لم تحضى بالدعم المطلوب والاهتمام المعمول من طرف الحكومة فإننا نعلن رفضنا لمشاريع ميزانيتها في انتظار إعداد ميزانية تستجيب وترقى إلى مستوى حاجيات ومتطلبات هذه الوزارة، شكرا السيد الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار .

الكلمة للمستشارين السيد النقيب السي محمد السلامي والسي عبد الرحمن بيجي وأذكر أن لهما معا 15 دقيقة.

تفضلو السيد النقيب،

المستشار السيد محمد السلامي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

أتشرف باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة الميزانية الفرعية لهذه الوزارات : العدل والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان والوظيفة العمومي والإصلاح الإداري برسم ميزانية السنة المالية 99-2000 لأن هذه القطاعات لها ارتباط وثيق ببعضها، يقول الله عز وجل في كتابه العزيز « ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلا » صدق الله العظيم، وإذا كان الله جل شأنه أعطى هذه المكانة المتميزة للإنسان فلابد من تنظيم العلاقات التي تربط بين أبناءه وذلك بسن القوانين وتنظيم الإدارة والمحافظة على حقوقه وذلك ما سأناقشه بعجالة نظرا لضيق الوقت المحددة في الدقائق محدودة.

وزارة العدل : من المعلوم أن العدل أساس الملك ومصدر للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وبه يتحقق الأمن والأمان والاستقرار والطمأنينة،

السيد الرئيس،

إن فريقي يؤمن بالدور الذي تلعبه وزارة العدل في الميادين السالفة الذكر ويقر بأن الوزارة أعطت لهذا الوطن الأمين كل ما في وسعها إلا أن ما قامت به يحتاج إلى المزيد، للرقي بهذا القطاع وذلك سنناقشه في خمس محاور : التشريع، الموارد البشرية ، البنايات، تقريب الإدارة من المتقاضين، وأخيرا المؤسسات السجنية.

المحور الأول التشريع:

من المعلوم أن الوزارة كانت قد بشرت بالقوانين وخاصة مدونة العقود والالتزامات و قانون المسطرة المدنية والقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقوانين أخرى أصبحت متجاوزة، إلا أن أي تعديل جوهري لم يحدث.

المحور الثاني:

الموارد البشرية إن جميع المتقاضين وغيرهم يعرفون أن الموارد بشأنها وزارة العدل لم يطرأ عليها أي تغيير مهم بالرغم من ارتفاع عدد السكان وأن القضاة وكتاب الضبط حالتهم مزرية الأمر الذي ينعكس سلبيا علي استقلال القضاء وجودة الأحكام وتنفيذها وخاصة القضاء الجماعي الذي خيب الآمال التي كانت معقودة عليه.

المحور الثالث البنايات:

إن وزارة العدل كانت قد قامت بتشييد بعض المحاكم الابتدائية والاستئنافية والتجارية والإدارية، إلا أن ذلك لم يحقق ما واعدت به الحكومة وبذلك يتعين تعميم بنايات المحاكم بمختلف درجاتها بمختلف في ربوع المملكة الشريفة.

المحور الرابع : تقريب المحاكم من المواطنين :

من المعلوم أن المملكة الشريفة كانت تتوفر على عدد كبير من المحاكم إلا أن الوزارة حذفت جلها في العالم القروي واقتصرت على إحداث قضاة الجماعات والمقاطعات وإن حكامها يعقدون جلساتهم في بناية غير لائقة كما أحدث بعض المراكز يعزف المواطنين عن ولوجها.

المحور الخامس : المأسسات السجنية :

نعم، إن الوزارة شيدت مشكورة بعض المؤسسات السجنية إلا أن ذلك جد ضئيل ولا يحل مشكل الإكتظاظ الفاحش في جل السجون والحالة سيئة التي يقضي فيها السجناء عقوبتهم.

قبل الاختتام في هذا القطاع لابد من الإشارة إلى مشكلة يعتبرها فريقي من أعوص مشاكل القضاء وهي الأحكام القضائية

لأن ما يتعلق بالأحكام القضائية فبالإضافة إلى تأخر صدورها ومشاكل طبعها تطرح خصوصا عدم تنفيذها خصوصا مشاكل المواطنين البسطاء حيث تضيع حقوقهم من جراء هذا السلوك الذي يعتبر تحقيرا لمقررات قضائية حائزة على قوة الشيء المقضي به دون أن ننسى أن هناك مجموعة من المؤسسات العمومية لا تنفذ الأحكام والقرارات النهائية حيث أن كل حكم بدون تنفيذ يعتبر بدون جدوى ويجرد القضاء من فعاليته فالواجب اتخاذ القرارات الحاسمة من أجل الحفاظ على هيبة القضاء وحرمة الدولة انصافا لإنصاف الحقوق حتى يطمئن المتقاضون ويشعرون بأنهم في دولة الحق والقانون الذي يسمو ولا يعلى عليه.

قبل الختام يتقدم فريقي بمقترحات لعلها تحظى بقبول الوزارة ، بعد الإشارة إلى المعوقات التي تحول دون الرقي بقطاع العدل، يقترح فريقي :

أولا : الإسراع في تحيين القوانين وتعديلها حتى تواكب القرن المقبل وإلغاء الغير الصالح منها.

ثانيا : العدول عن قضاء الجماعات والمقاطعات.

ثالثا : الرجوع إلى القضاء الفردي في المحاكم الإبتدائية.

رابعا : جعل المحاكم الابتدائية والاستئنافية على درجة واحدة بغية تكافئ الفرص.

خامسا : تعميم المحاكم الأدارية وإحداث محاكم إيدارية استئنافية، لتقريب القضاء من المتقاضين.

سادسا : تعميم المحاكم التجارية على مستوى الجهات في الوقت الراهن لرفع المعانات على المتقاضين المتواجدين في أماكن نائية.

سابعا : تعميم جهاز المعلوميات في جميع المحاكم.

ثامنا : إحداث مسطرة ناجعة وفعالة للتبليغ كي لا يبقى تحت رحمة الغير.

تاسعا: التفكير في إحداث مسطرة ناجعة للتنفيذ وخاصة أحكام حوادث السير وجعلها تنفذ في المحاكم التي أصدرتها كغيرها من الأحكام، ولا تكدس في المحكمة الابتدائية بالدارالبيضاء

عاشرا: إعادة النظر في مسألة القضاء لبث في القضايا وخاصة حوادث قضايا السجناء،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

زملائي المستشارين،

بعدما ناقشت بعجالة قطاع وزارة العدل أناقش قطاع وزارة الوظيفة العمومية

أما فيما يتعلق بالميزانية الفرعية لوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري فيكفينا أن نطرح الأسئلة بالحرية التالية، أين هو الأصلاح الإداري الذي بشرنا به التصريح الحكومي ؟ لاشك أن الحقيقة مرة وكل ذلك راجع إلي غياب الآليات الحقيقية لتحديث الإطار القانوني للوظيفة العمومية وتطوير الجهاز الإداري.

السؤال الثاني : ماهي نتائج بما تسمونه بميثاق حسن التدبير الذي يلزم الإدارة؟،

إننا لم نشاهد على أرض الواقع أي شيء من ذلك، بل أصبح الحديث عن منطلق الترشيد المتعلق بتدبير المال العام وفق مبادئ الدقة والشفافية بعيدا كل البعد عن الواقع والحقيقة وخير مثال على ذلك أننا نرى بعض السيارات الحكومية تجوب الشوارع والقرى وواقفة أمام أبواب المدارس لنقل بعض الموظفين وحتى في الأسواق العمومية وفي الشواطئ وإننا لا نرى أية محاربة لأشكال الانحلال والتسيب، ألم تَعُدُّوا الشعب المغربي في التصريح الحكومي السيد الوزير بإلغاء الامتيازات وترشيد نظام المرتبات وفق معايير منسجمة تعتمد على قيام العدالة والاستحقاق والمردودية، إن الشعب المغربي لا زال ينتظر على أحر من الجمر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

إن الإصلاح الأداري يجب أن يكون جدريا وشموليا حتى تصبح الإدارة العامة منسجمة مع المواطنين خدمة فعلية تكرم المواطنين وتصون كرامتهم،

السيد الرئيس،

لقد تلقينا وعودا بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية في السنة الماضية خصوصا وضعية المدرسة الوطنية للإدارة العمومية ولكن ألَم تكن سنة كافية لإصلاحها خصوصا الغياب المستمر للمعهد العالي للإدارة ؟ إن الإصلاح يجب أن ينطلق في إعادة النظر في القانون الأساسي للوظيفة العمومية الذي أصبح متجاوزا ولا يستجيب للأوضاع الجديدة ومتطلبات الحياة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

لقد سمعنا أن الوزارة تعمل على دعم التواصل باللغة العربية بالإدارات العمومية وأن منشورا السيد الوزير الأول قد وزع في هذا الشأن على الوزارات إلا أننا لا نرى أي أثر لذلك بل إن الشعب يكاتب ويخاطب في جل الأحيان باللغة الفرنسية ويلاحظ أن اللغة الفرنسية هي الغة الشبه رسمية في بلادنا العربي، لذلك فأن فريقي يلزم بسن قانون التواصل باللغة العربية تحت طائلة الجزاء، وأن وزارتكم لا تنفذ الأحكام القضائية بالرغم من أنها صادرة باسم جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأن عدم تنفيذها شجع حث شركات التأمين عن العزوف بتنفيذ الأحكام ألا تفكرون السيد الوزير بالالتزام بالأحكام والمكاتب الخاصة رأفة ورحمة بالمعطوبين والأرامل والأيتام،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

لاشك أن الأمثلة التي قدمناها وضعت الميزانية التي نقصت في بعض فصولها ب 16% باعتراف السيد الوزير عندما كنا نناقش هذه الميزانية في لجنة التشريع عما ناقصت عما كانت عليه وعدم توفر الحكومة على تصور واضح لإصلاح الإدارة كلها أسباب كافية إن لم نقول أن الميزانية ديال وزارة الوظيفة العمومية هزيلة جدا.

أنتقل إلى الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان لعل الإجماع الوطني الحاصل حول حقوق الإنسان يفرض على الجميع السمو على كل سلوك يرتبط بالمزايدات السياسية والواجب هو الإرتباط بعملية أخراج القضايا الحقوقية لدائرة الضوء ... على اعتبارها أن قضايا الجميع، والغريب انطلاقا من المرجعية الدينية الإسلامية والتقاليد العريقة الإلتزام باحترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا، لقد خطى المغرب خطوات كبيرة ومتميزة في مجال الحريات العامة بكل حزم ويقظة ومسؤولية رغم الانتقادات الموجهة من طرف الخصوم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

لقد كان لجلالة الملك نصره الله القول الصائب والحكمة وبعد النظر في اتخاذ القرارات والإجرءات المرتبطة بحقوق الإنسان حيث اعتبر جلالته بأنه جهاد يومي، جهاد يومي ضمان للكرامة وتوفير الشروط اللازمة لها بحزم و استقامة في كلمة توجيهية لمجلس المستشارين ولحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

لا تزال مجموعة من الملفات عالقة تتوقف على ضرورة نهج سياسة عاجلة لحلها خصوصا.

أولا : الإسراع بتعويض جميع المفرج عنهم وعائلاتهم وعائلات المختطفين حسب ما أثره المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ثانيا : تدوين ملف الموطنين المغاربة المحتجزين بمخيمات العار بالحمادة وتندوف.

ثالثا: إجراء الاتصالات الازمة لوقف الخروقات التي تطال جاليتنا بالمهجر خصوصا بعد تصاعد الحركات العنصرية في أوربا.

رابعا : القضاء على ظاهرة تشغيل الأطفال والتشرد.

خامسا : الاهتمام بالعالم القروي ومسألة حرمانه من أبسط حقه في التنمية من جراء غياب أبسط الضروريات كالماء والطرق والتمدرس والصحة إلى غير ذلك.

سادسا : ضرورة توفر الوزارة على مندوبيات جهوية لتقريب الأدارة من المواطنين

وأخيرا التعجيل بتدريس مادة حقوق الإنسان خصوصا وأن الوزارة لا تتوفر إلى حد الآن على استراتيجية واضحة في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

لعل حقوق الإنسان وتطوير الممارسة الحقيقية داخل المجتمع المغربي مرتبط بالإرادة السياسية الفعلية لتدعيم المعرفة الحقوقية ونشر ثقافة وطنية، واعتبارا إلى أن المعتمدات المخصصة للوزارات التي ناقشناها في هذا العرض الموجز لم تحضى بالدعم المطلوب من الحكومة أقول لم تحضى بالدعم المطلوب من الحكومة وليست في مستوى الطموحات والتحديات فإننا نعلن من هذا المنبر على رفضها وسنصوت ضددها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم . الكلمة للمستشار حميد المودن.

السيد النقيب وجدت صعوبة لإيقافكم أو أذكركم باستنفاذ المدة الزمنية يصعب علي أن أوقف نقيبا محاميا بطبيعة الحال.

المستشار السيد سمحمد المودن:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية أن أعرض موقفي من القطاعات الثلاث القضاء ، حقوق الإنسان والوظيفة العمومية وبما أن السيد الوزير غير حاضر سوف أنتقل إلى موضوع حقوق الإنسان (دردشة).

أولا : فيما يخص قطاع العدل اعتباراً لمكانة هذا القطاع داخل اهتمامات الشعب المغربي من خلال الأوضاع التي يعيشها فقد تابع فريقنا مختلف ما تعلن عنه الوزارة من مخططات إصلاح وإعادة الإعتبار إلى السلطة القضائية مغتنما هذه المناسبة للتذكير بموقفنا بكل موضوعية وبعيدا عن أية مزايدة أو موقع سياسي إيمانا منا بأن موقع القضاء يجب أن يبقى خارجا عن كل الاعتبارات أو المزايدات والالتزام بالحقيقة وهذا ما يجعلنا اليوم نسجل كل حوار بناء وصادق يمكن أن يسود بين السيد وزير العدل وهذا المجلس الموقر لتبادل الرأي وعرض القضايا بكامل الشفافية والصراحة حتى تكون القضايا بين ما تنجزه الإدارة من إصلاح وما يراه الشعب المغربي من خلال ممثليه بهذه المؤسسة المحترمة. لذلك فنحن في الحركة الشعبية سنكون مع كل إصلاح حقيقي من شأنه أن يساهم في مواجهة المشاكل والتغلب على الصعوبات حتى يصبح الجهاز القضائي المغربي في مستوى تطور المغرب وتطلعاته نحو المستقبل محافظا على رسالته السامية ومكرسا لحقيقة دولة القانون وفي بعد عن كل ما يهز الثقة في أحكامه أو يمس بمكانة رجاله أو يجلب الإنتقاد إلى أحكامه باعتبار أن القضاء هو الركيزة الأساسية للاستقلال والتقدم ،مفتاح الازدهار وكل شائعة حول آليات السلطة التي يدعم استقلالها ويحمي رجالها الدستور هو ارتجاج في مصداقية الدولة نفسها وتشكيك في

مصداقية شرعيتها ونزاهة تدابيرها، لذلك فإن تحريك عناصر التخليق داخل الجهاز القضائي من طرف السيد الوزير لاسترجاع الثقة بين المتقاضين التي أكد عليها وتدعيم السلطة الشرعية للمحاكم والتحديث وكشف مواطن الخلل كل هذه المصطلحات وغيرها الواردة في عرض السيد الوزير تؤكد دواعي الإصلاح وأن ما تنكب عليه وزارة العدل حاليا من أوراش إصلاحية وما تعتزم القيام به مستقبلا أصبح حتميا نظرا لما آلت إليه الأمور وأصبح يشكل هاجسا مقلقا لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إذا كنا قد طالبنا وساندنا عملية الإصلاح القضائي لبلادنا فإن ذلك ينطلق من وعينا بما يجري عمليا وليس في غياب عن الواقع ونحن نمثل طاقات اقتصادية واجتماعية وإدارة ومهنية ترتبط كل يوم بسلطة القضاء ، فالنزاهة والانصاف هي الأساس لدينا وغيرها نعتبرها استثناء وعلينا أن نطوق الاستثناء حتى لا يختلط الحابل بالنابل والنزاهة بالانحراف فالمغرب يقود معارك اقتصادية ضارية لفرض وجوده وأخذ نصيبه عالم تطبعه المنافسة ويتحول يوما بعد يوم إلى قرية صغيرة بفضل تكنولوجية التواصل والإتصال الإعلامي الذي يقدم مجانا وبوسائل متعددة المعطيات والاستنتاجات للمستثمرين والسياسيين ويؤثر على تحرك رؤوس الأموال ويعزز أو يقل بثقة أربابها، ومن المفارقات أن يدرج المستثمون الوطنيون والأجانب موضوع وضعية ثقة القضاء المغربي وحالته ضمن المطالب لتصبح عندنا أهمية معوقات الاستثمار المرتبط عضويا بالتشغيل والانتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويكفيني هنا أن أشير إلى غياب قانون يحمي المستهلك والمستثمر من هيمنة الأبناك، وأعيد هذه الفقرة ياب قانون يحمي المستهلك والمستثمر من هيمنة الأبناك وتسببها في إفلاس العديد من المقاولات المغربية ، وإذا تركنا هذا الجانب فهل يمكن التخلي عن الارتباط العضوي والروحي المرتبط بالشريعة الإسلامية التي أمرت بالعدل ﴿إن الله يأمركم برد الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس فاحكموا بالعدل﴾ صدق الله العظيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا مع كل إصلاح يهدف إلى إصلاح قطاع العدل والرفع من مستوى رجال القضاء ومؤسساته لا نريد أي خدش لمشاعر قضاة المغرب الذين اشتهروا عبر التاريخ بنطقهم السليم وغوصهم في أعماق العدالة الإلاهية والمبادئ الإنسانية وهو رصيد مشرف للمغرب، ينبغي أن يأخذ اليوم عبرة ومثالا لإزالة ما يهدد مجتمعنا من طغيان للشهوات والنزوات، وعلينا أن لا ننسى اليوم في قضاة أفنوا عمرهم في إحقاق الحق وإبطال الباطل فغدروا حرمة القضاء متواضعين قانعين .

السيد الوزير المحترم ،

إن حرصكم على استقلال القضاء وإبعاد القاضي عن أي تاثير تسلسلي أو خارجي هو في مقدمة طموحات المواطنين ولبنة في بناء صرح دولة القانون وهو عمل محوري ينبغي أن يطبع جهودكم الإصلاحية ونتمنى أن ننقل لكم استقبالا الصدى الإيجابي في هذا الموضوع عند وصول النتائج إلى المتقاضين، كما أن إعادة وتنظيم الوزارة وتوثيق العلاقة بين الوزارة والمحاكم وتدعيم دور التفتيش والاعتناء بتنفيد مختلف الأحكام يبقى في إطاره النظري شيئا إيجابيا ننتظر انعكاساته وفي ما يخص محور التحديث فقد سجلنا إشارة السيد الوزير إلى أن أهم الأعمال في هذا الجانب والمتعلقة بنظام التكوين وتحديث إدارة القضاء وتطوير الخريطة القضائية وانطلاق المحاكم التجارية واعتماد مقاربة جديدة للتعاون الدولي وتحسين ظروف الحياة داخل المؤسسات السجنية لكننا ننتظر الأوراش الجديدة التي وعد بها السيد الوزير والتي تهم النظام الأساسي لرجال القضاء والأنظمة القانونية للمهن القضائية المساعدة ومراجعة المسطرة المدنية والجنائية والتنظيم القضائي إلى غير ذلك كالانفتاح على المحيط الخارجي والبحث عن

وسائل غير قضائية للبث في المشاكل كالتحكيم التجاري الداخلي الدولي ونحن نسجل العزم والالتزام لتحقيق هذه الخطوات بكل تفاؤل منتظرين تجسيدها على أرض الواقع ونتمنى مخلصين أن تساعد اعتمادات ميزانية السنة المالية لموسم 99-2000 على تحقيق طموحات هذه الوزارة في بلورة التوجهات المستقبلية التي تستلزم العزم على تحقيق قضاء قوي مستقل ومحايد قضاء سهل اللجوء إليه، قضاء يعمل بالشفافية واليقظة، قضاء يصدر في آجال معقولة أحكاما جيدة تنفذ بكل تلقائية، قضاء على وعي تام بكل وظيفته الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية كما ورد في تعهد السيد الوزير أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، قضاء يعتمد الثقة والتحدي وتوخي الحقيقة بدل الوشايات .

وسأنتقل السيد الوزير إلى قطاع حقوق الإنسان:

فإننا نسجل في البداية خطوة المغرب الكبرى التي رسمها جلالة الملك الحسن الثاني نصرة الله، لتصفية ملف حقوق الإنسان ببلادنا، وبالكيفية التي خلفت ارتياحا عميقا لدى الشعب المغربي والمراقبين الدوليين كما أن مبدأ أقرار التعويض للفئة من الذين كانوا ضحية فترة من فترات تاريخ المغرب يعد خطوة بالغة الأهمية وهي إشارة لها معناها بعدما أخذ البعض من هذا الموضوع واجهة في الداخل والخارج للترويج والمس بكرامة المغرب وسمعته وجهوده والذي دعمته أوساط كان هدفها الوصول إلى ما وصلت إليه أكثر من قضية حقوق الإنسان، ونسجل كذلك بكل ارتياح النتائج التي حصلت عليها بلادنا في هذا المجال بفضل تضافر جهود المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والوزارة وفي ظل التوجيهات الملكية السامية إلى المجلس الاستشاري الذي جعل ملف الدفاع عن حقوق الإنسان نظالا يوميا مفتوحا أمام المغاربة على كافة الواجهات، وأخرجته من الإطار الضيق والإغصار الذي سيطر على المفاهيم وعدته بعض الأفكار الأجنبية والحزبية إلى أوسع الآفاق وأشملها، ليصبح اليوم موضوع حقوق الإنسان تربية وتنشئة تنمو في عقول أبنائنا منذ الصغر لتكون لهم زادا وثقافة وتكوينا في شخصيتهم أيمانا من المغرب أن موضوع حقوق الإنسان لابد أن يتجسد كسلوك وطني يستمد مقوماته من توابت الدولة ومرتكزاتها الحضارية والإسلامية والإنسانية والدستورية.

سيدي الرئيس،

لقد سجلنا بكل إيجاب برامج وآفاق عمل الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان على مستوى تدخلاتها انطلاقا من حيوية السيد الوزير كإطار، وهنا أضع سطرين حيوية السيد الوزير كإطار، كان فاعلا ومتفاعلا مع هذا الجانب لكن ما نريده هو استلهاما للرسالة الملكية السامية أن يتوسع العمل ليشمل كافة الواجهات التي تمس حقوق الإنسان وحريته ببلادنا فهناك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المغربي وهناك حقوق الإنسان بالعالم القروي وداخل أوراش العمل وأشير هنا إلى الخروقات التي تتمم في حق العديد من سكان الأقاليم الشمالية، حيث تنتهك حرمة منازلهم دون أي مبرر معقول، ولمجرد وشاية كاذبة، وأعيد هذه الفقرة كذلك السيد الوزير وأشير هنا إلى الخروقات التي تتمم في حق العديد من سكان الأقاليم الشمالية حيث تنتهك حرمة منازلهم دون أي مبرر معقول، ولمجرد وشاية كاذبة، وهناك حقوق يجب أن تنضاف على مستوى تلقي تعليم يؤدي إلى إيجاد الشغل وهو حق من حقوق المواطنة وفتح آفاق التعليم ومحاربة الأمية والتخلف الفكري والعلم.

سيدي الرئيس، -

إن الحكومة مطالبة والأجهزة الساهرة على حماية المجتمع مدعوة للقيام بواجبها المتجلى في إحترام جميع حقوق المواطن المغربي من جهة ورعاية القانون والنظام العام من جهة ثانية، حتى لا يختلط الحابل بالنابل وتتفكك قيم مجتمعنا وتهتز سلامته فلا نريد أي استغلال أو تجاوز في الحق والقانون أو الخروج عن الشرعية.

إن نظرتنا هذه بعد القفزة النوعية التي تحققت على مستوى مراجعة التشريعات ونوع القرارات الوطنية بشأن الملفات التي كانت عالقة يجب أن تمتد إلى الأفق المستقبلي لأعداد جيل قادر على حماية بلاده داخليا وخارجيا، وبالمناسبة لابد من التذكير بما

يتعرض له أبناءنا في المهجر من خروقات لحقوق الإنسان وحملات عنصرية وتمييز في المعاملات داخل دول تدعي الديمقراطية مما يفرض على الحكومة ممارسة حقها في الدفاع عن هؤلاء المواطنين وتأمين حمايتهم وهذا يحتم أن يكون الموضوع حاضرا في كل حوار أو اتفاق اقتصادي أو اجتماعي بين البلدان المضيفة.

أما عن موضوع ما يتعرض له إخواننا المحتجزون بمخيمات الحمادة من أصناف التعذيب والمعاملات اللإنسانية، فإن الأمر يتطلب الجدية وتكثيف المجهودات والإتصالات بالمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان لصالح هؤلاء المغاربة الذين يعيشون في أبشع الظروف وأسوءها، وعلى الحكومة كذلك أن تتسرب عن طريق المجتمع المدني والجمعيات الغير الحكومية داخل الدول التي لازالت تتعاطف مع الانفصاليين لإقناعهم لما يرتكب في هذه المعتقلات من جرائم ضد الإنسانية تحت شعارات نتمنى من الحكومة أن تواجهها بكل اجتهاد وابتكار.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إننا نسجل بإيجاب الجهود الملكية التي أتت إلى خلق مركز للتكوين والتوثيق في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، نتيجة لقاء المفوضية السامية المكلفة بحقوق الإنسان مع جلالة الملك الساهر الأمين على حقوق الإنسان والذي من المنتظر أن يساعد المغرب على تحقيق عدد من الأهداف في هذا المجال ومن بينها المساعدة على إدراج مادة حقوق الإنسان ضمن برامج التعليم لتلقين هذه المادة في مؤسساتنا التعليمية.

إن المعارضة الحالية التي تلتزم الواقع والموضوعية، بعد أن مل الشعب المغربي إجترار عدد من المواضيع التي يفرضها الإعلان المغربي الإعلام الحزبي وبطورها، لن تنهج طريق التنكر بما يساهم في تحقيق تقدم هذا البلد في كل المجالات، ولذلك فقد سجلنا ما جاء في وعود السيد الوزير وطموحاته المسطرة ومجهوداته التي ينوي بذلها بكل ارتياح، لكننا لسنا مع ما تم فرضه من اعتمادات قهرا على هذه الوزارة لإنجاز برامجها برسم السنة المالية 99-2000.

وسأنتقل السيد الرئيس المحترم إلى قطاع الوظيفة العمومية، إذ يعتبر الدور الذي تطلع به هذه الوزارة الوظيفة العمومية من الجسامة بالمكان، فهي بمثابة المحرك والمورد الأساسي الذي يعتمد عليه مختلف المرافق العمومية للحصول على الموارد البشرية والضرورية لتنفيذ قراراتها وترجمة مشاريعها على أرض الواقع وهي المسؤولة على وضع وتنفيذ كل الإصلاحات الإدارية التي تفرضها المناهج الإدارية الحديثة، لقد استمعنا بكل إمعان إلى عرض السيد الوزير وسجلنا بكل اهتمام برنامجه الإصلاح.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار إذا سمحتم يمكن لكم تمكنوا الرئاسة من العرض ديالكم وغادي ندونوه في محضر الجلسة.

السيد المستشار :

على كل سأختم السيد الرئيس، بالنسبة لنفس الوزارة أملنا أن تتدارك الوزارة الأخطاء المرتكبة وأن تعي بمسؤليتها الكبيرة وأن تتسم بنوعية من الاستقلالية والحسم حتى يتسنى لها النهوض بالشأن الإداري الذي له ارتباط بعلاقة الإدارة معها بصفة عامة وبالمستثمرين المغاربة والأجانب الذين يفضلون الاستثمار بدول أخرى عوض بلادنا لكثرة العراقيل والمساطر المتكررة والغير الضرورية، على كل إلى أن تتحقق الميزانيات التي كنا نرجوها لهذه القطاعات الثلاث لما تكونه من إجراءات تهم المواطنين كلهم، فإننا مضطرين للتصويت ضد هذه الميزانيات الثلاث.

وشكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم

الكلمة للمستشار مولاي أحمد القادري

المستشار السيد مولاي أحمد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أساهم في مناقشة الميزانيات الفرعية، لكل من ميزانية العدل ووزارة الوظيفة العمومية ووزارة حقوق الإنسان ووزارة العلاقة مع البرلمان.

وبهذه المناسبة أذكر بما جاء في التصريح الحكومي الذي أكد على أنه من ضمن الأولويات الكبرى التي اعتمدتها الحكومة، إختيار وتكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان وتخليق الحياة العامة.

من هذا المنطلق التزمت الحكومة بتوسيع مجالات الديمقراطية والدفاع عن الحريات وإصلاح الإدارة والقضاء وهي قضايا أساسية بالنسبة للحكومة على اعتبار أن هاتين المؤسستين لهما دور جوهري في إنجاز التغيير، وقد راكم جهازنا الإداري والقضائي خلال السنوات الأخيرة عجزا على عدة مستويات مواكبة للتحولات التي عرفتها بلادنا ولتدارك هذا العجز أخذت الحكومة على عاتقها فتح أوراش كبرى على أساس التوجهات الاستراتيجية التي يتعين أن تحظى بمساندة كافة القوى الحية بالوطن، ومنها على الخصوص تعزيز أسس الإدارة وقضاء قريبين من المواطنين وترشيد استعمال الموارد البشرية وعصرنة طرق التدبير وتعزيز الأخلاقيات المهنية.

إن هذه الفقرة تضمنها جواب السيد وزير الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي على التساؤلات التي أثيرت عند مناقشة التصريح الحكومية، بمناسبة هذه المناقشة نتساءل اليوم إلى أي مدى استطاعت الحكومة الوفاء بإلتزاماتها، فقد صرح السيد وزير العدل أمام اللجنة أن برنامج إصلاح القضاء تجاوز بكثير مجرد التعبير عن النوايا، فقد أصبح برنامجا شاملا مهيكلا ومدروسا وواضحا ومنسجما، أثمر دخوله حيز التنفيذ حصيلة إيجابية ومشجعة شملت مجالات مختلفة سواء في اتجاه التقويم ورد الإعتبار أوفي اتجاه التحديث وتحسين الأداء، ونحن في فريق الاستقلال إذ نسجل التقدم الحاصل في اتجاه التقويم المتمثل في إعادة تنظيم وهيكلة وزارة العدل وتدقيق العلاقة بين الوزارة والمحاكم وتدعيم دور التفتيش لكشف مواطن الخلل، واتخاذ التدابير الملائمة في الوقت المناسب والإعتناء بتنفيذ الأحكام.

أما بالنسبة لمحور التحديث فإننا سجلنا العناية بنظام التكوين وتطوير الخريطة القضائية وانطلاقة المحاكم التجارية، واعتماد مقاربة جديدة للتعاون الدولي وتحسين ظروف الحياة داخل المؤسسات السجنية وجعلها أكثر إنسانية، إلا أننا في الفريق الاستقلالي نؤكد أن إصلاح القضاء هو كل لا يتجزأ، فاستقلال القضاء لايقبل التجزئة وتحقيق العدل لايقبل التدرج وبلورة هذه المبادئ على أرض الواقع تقتضي توفير كل الإمكانات المادية والمعنوية حتى يؤدي القضاة رسالتهم المقدسة إذ لا يعقل أن يكون عدد القضايا المختلفة أمام المجلس الاعلى تصل إلى 61530 قضية، وبالنسبة للمحاكم الادارية 3337 قضية وكذلك حتى بالنسبة لحكار المقاطعات نجد أن عدد المخالفات وصل الى 11756.

وهذه الاحصائيات المتعلقة بنسبة 1997 بمقارنتها مع سنة 1996 يتضح أن عددالمخلفات ارتفع بالنسبة للمجلس الاعلى وبالنسبة لمحاكم الاستئناف.

إن معالجة هذا النقص يتطلب مجهودا جبارا لتوفير الأطر المتخصصة الكفأة على جميع المستويات من قضاة الى كتاب الضبط وفي نظرنا يجب النظر بالتشريع الذي كان قائما و معمولا به سابقا، والذى يجيز توظيف أطر من ذوي الاختصاصات والمحامين الذي تتوفر فيهم شروط معينة من التكوين والتجربة والاقدمية والسلوك الحسن في سلك القضاء مباشرة لمعالجة النقص الحاصل في هذا المجال وتصفية الارث الموروث من القضايا المتراكمة في أقرب أجل ممكن.

إن استقلال القضاء يقتضي توفير الوسائل المادية من بيانات وتجهيزات وخزانات واستكمال تاسيس المحاكم الادارية والمحاكم

التجارية لتغطية كل الاقاليم لان تقريب القضاء من المتقاضين عنصر أساسي لتقريب العدل الى المواطنين ولاننسى في هذا المجال توفير السكن الوظيفي لرجال القضاء ولجهاز كتاب الضبط لضمان عنصر الاستقرار، حتى يتفرغوا لأداء مهمتهم السامية في فض النزاعات والحاق الحق. كما أن استقلال القضاء يقتضي تنفيذ الاحكام النهائية من طرف الجميع في الأوقات و بدون تماطل وبصفة خاصة إذا تعلق الامر بالإدارات العمومية والجماعات المحلية والمكاتب الوطنية، إننا إذ نسجل الإرادة الصادقة للحكومة من أحل اصلاح القضاء، نؤكد على أن زيادة 16مليون درهم في ميزانية هذه الوزارة. بالنسبة للتجهيز والتكوين يشكل عنصرا ايجابيا وملموسا ولكنه يبقى دون التطلعات.

وفي الأخير نذكر السيد وزير العدل أن هناك جانب لايرتبط أساسا بالاعتمادات الا وهو تحديث التشريع والغاء القوانين التي وضع بعضها لفترة الحماية مثل قانون الهجرة السرية. الذي يعتبر استعماله في هذا الوقت يتنافى مع الدستور ومع الوضع القانوني للمغرب بصفته دولة مستقلة ذات سيادة. كما نذكر في هذا الصدد بضرورةإلغاء قضاء الجماعات أو على الاقل تعديله بإعطاء حق تولي هذا المنصب للشباب الذين يحملون الشواهد العليا في القانون وفي الدراسات الإسلامية.

وبالنسبةُ لوزارة الوظيفة العمومية و الإصلاح الإداري، لقد أشار السيد الوزير أن خطة عمل الوزارة تستمد أسسها ومنطلقاتها من البرنامج الحكومي في جانبه المتعلق بإصلاح الإدارة والذي ركز على وضع ميثاق من أجل التغيير، يتجسد في فتح أوراش كبرى للاصلاح تهدف إلى بناء إدارة فعالة في أداءها ملتزمة بمهامها الحيوية، معقلنة في تدبير مواردها متفاعلة مع محيطها الخاجي، ويضيف السيد ن عمل الوزارة خلال هذه السنة شكل ملامسة أولى لهذه التوجهات عبر اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير الاصلاحية ذات الطابع الافقي والقطاعي، ونحن في الفريق الاستقلالي نلاحظ فعلا أن هذه الوزارة لازالت لم تتجاوز مرحلة الدراسات بالنسبة للاوراش الكبرى، سواء ما تعلق منها بتدعيم اللاتركيز الاداري ومواجهة الاطار القانوني للوظيفة العمومية واصلاح منظومة الاحتياط الاجتماعي وتحسين العلاقات بين الإدارة والمتعاملين معها، وبالاخص دعم التواصل باللغة العربية وتبسيط المساطر والاجراءات الإدارية وعقلنة التدبير اليومي للموارد البشرية، ونؤكد في الفريق الاستقلالي على ضرورة تسريع الحكومة لهذه الاصلاحات في هذا المجال الحيوي، لما له من اهمية قصوى، ذلك أن الإدارة هي الأداة الأساسية لتحقيق البرنامج الحكومي وتحقيق التنمية وتشجيع الاستثمار، أما بالنسبة للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يهنئ الحكومة على التقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان، وبالاخص ما تعلق منه بكشف حقيقة الوضع في ٠ خيمات الذل والعار في تندوف وفضح الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان وكل المواثيق من طرف الانفصاليين.

إن هذه الإنجازات التي تحققت يعود الفضل فيها الى توجيهات جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الذي أمر بإلغاء ظهير35 وأمر بالعفو على المعتقلين وإغلاق هذا الملف وتعويض أسر المفقودين، كل هذه المكتسبات تدعونا جميعا حكومة ومجتمعا مدنيا للحرص على تكريس ثقافة حقوقية في مجتمعنا وتوسيع مجالها.

أما بالنسبة للوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان، فإن الفريق الاستقلالي يدعو الى عمل الوزارة بصفة دائمة على تكريس الاختيار الحكومي الذي جاء في التصريح الحكومي والمتمثل في ضمان معاملة تقوم على الاحترام والتعاون الوثيق بين الجهاز التنفيذي و البرلمان بمجلسيه وفي الأخيرفإن قناعة حزب الاستقلال المتجلية في ضرورة دعم هذه الحكومة من أجل الوصول الى التغيير وبناء الديمقراطية السليمة، فإننا سنصوت لصالح هذه الميزانية الفرعية وشكرا. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار المحترم السي علي القديوي، أذكر أن المدة المخصصة هي عشر دقائق.

المستشار السيد علي القديوي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لاشك أن الوزارات تلعب دورا أساسيا في بلورة وإنجاز ما جاء به التصريح الحكومي من إصلاح وتحديث وتخليق الذي ينتظره كل المواطنين.إن لقطاع العدل أهمية خاصة، فهو يلقي بظلاله على جميع القطاعات الأخرى المكونة للمشهد الحكومي، وإذا كانت مناقشة الميزانيات القطاعية الاخرى تنصب على إختصاص كل قطاع على حدة، فانها بالنسبة لقطاع العدل تتسم بكونها عامة وشاملة لأن كل اصلاح للعدل سينعكس بالايجاب على باقي القطاعات الأخرى سيما وأن هناك اجماع وطني لكافة مكونات المجتمع المغربي حول حركة الإصلاح التي يشهدها هذا القطاع الحيوي الذي بالفعل أساس التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو إجماع لا يعاكسه الا الذين يستفيدون من الفساد ولا يشد عنه الا الذين يريدون العبث بمصير البلاد.

أيها الاخوة، حينما استمعنا الى كلمة السيد وزير العدل بمناسبة تقديمه للميزانية الفرعية لوزارته وحين استمعنا الى عرضه حول برنامجه الإصلاحي اعتبرنا أن هذا البرنامج كان شاملا جامعا يتضمن اقتراحات عملية وملموسة ومتكاملة ولم يترك صغيرة ولا كبيرة في قطاع العدل تحتاج الى إصلاح الا أحصاها وقدم بشأنها بديلا، لذلك نصفق لها جملة وتفصيلا ونؤيده ونسنده وندعمه أيضا ضد كل المحاولات المناهضة لها والتي تتذرع في انتقاداتهابذرائع واهية، وسوف ندلي هنا ببعض الملاحظات التي نعتبرها إضافات ليس إلا.

محاكم الجماعات والمقاطعات، كيف يمكن الحديث عن إصلاح جذري للقطاع في ظل نظام يشتمل على محاكم الجماعات تستند فيها الأمانة لأشخاص أميين، لقد بات من اللازم والضروري إلغاء هاته المحاكم حفاظا على سمعة العدل وصيانة لوحدة القضاء والقانون، محاضر الضابطة القضائية، ماي الصيغة الكفيلة بتحويل هذه المحاضر الي آلية من الآليات المساعدة على الشفافية والنزاهة ومصداقية الأحكام، فالقاضي الكفئ والنزيه مهما كانت درجة حرصه على استيفاء الشروط الموضوعية والنزاهة، فإنه يصطدم بوقائع مضبوطة ومحبوكة بحدة مضمنة بمحاضر الضابطة القضائية مما يجعله في آخر المطاف مضطرا إلى تبني تلك المحاضر واعتماد مضمونهاعلى الرغم من المؤخذات العالقة بها.

لذلك اصبح من الضروري إيلاء عناية خاصة وحرص شديد لهذه المحاضر حتى يتم انجازها بشكل نزيه يصون للمواطنين حقوقهم ويساعد القضاء على إصدار أحكام سليمة، ومن ثم فان المسؤولية، في هذا الإطار يتحملها الجميع.كما أن النيابة العامة يجب أن تقوم بدورها كاملا في الفحص والتدقيق والمراقبة والتتبع دفاعا عن حقوق المتقاضين، وعلى ذكر النيابة العامة نتساءل عن موقفها من البطء الذي تعالج به شكايات المواطنين التي تحيلها على الضابطة القضائية بغرض البحث والتحري والتقديم، وأهم من هذا، فما هي سلطة النيابة العامة على الضابطة القضائية في كل هذا؟

تجهيز وتحسين ظروف العمل، المرجو في هذا الاطار أن تتجه مجهودات الوزارة نحو استكمال تحديث وتجهيز البنايات الخاصة بالمحاكم وجعلها في المستوى الذي يجعل جهاز العدالة الى القيام بمهامة وواجباته النبيلة على أحسن وجه، إذ كيف ننتظر من قضاة يكتضون بمكتب واحد أن يدرسوا ويتمحصوا ملفات وهي ضخمة ليصدروا فيها أحكاما سليمة.

مصالحة المواطنين مع العدالة، إن هذه المصالحة لن تتحقق فعليا،إلا بتمكين الشعب المغربي من القضاء مستقبل ونزيه ومحايد، يسترجع ثقة المتاقضين، ويجعل لجوءهم اليه يتم بكل اطمئنان وامان، فصحيح ان الحديث عن الارتشاء وانعدام الضمير لدى البعض، قد هيمن لفترات عديدة،كلما تطرقنا الى موضوع القضاء، لكن هذا الحديث يشتمد اهميته البالغة انطلاقا من الغيرة على هذا القطاع أولا .

وثانيا من كونه الملجأ والملاذ الوحيد الذي من المفروض أن ينصف ضحايا الرشوة والممارسات المشبوهة التي تهدد باقي مجالات الحياة، سيما أن سلامة الجهاز القضائي وعافيته من شأنها أن تؤهله تاهيلا كاملا ليلعب دوره في التنمية وينجز وظيفته الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، وفي هذا الإطار ننوه بمجهودات الوزارة الرامية الى اعتماد برنامج يهدف الى تخليق القضاء ورد الاعتبار إليه، وذلك بمكافأة القضاة المستحقين ومعاقبة من سولت له نفسه الخروج عن الصراط المستقيم.

أما في مجال حقوق الإنسان، فإن المغاربة اصبحوا يعرفون وجود وزارة مكلفة بحقوق الإنسان ، يلتجئون اليها كلما امتدت اليهم يد ظالم، ولنا في جلالة الملك خير ضامن لهذه الحقوق، وقد كانت الى وقت قريب مسالة حقوق الإنسان ضرب من الخيال، يجد البعض صعوبة حتى في النطق بها، والأحرى المطالبة بهذه الحقوق. وها قد جعلت حكومة التغيير في برنامجها الإصلاحي، من الأولويات السهر على ترسيخ حقوق الإنسان وسط المجتمع المغربي، ومادة من المواد الدراسية، ولا غرابة في ذلك اذا كان على راس حكومة جلالة الملك المناضل عبد الرحمان اليوسفي الذي كرس حياته مدافعا عن حقوق الإنسان وفعلا فقد اتجهت انظار الراي العام العالمي الى ما حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان وبوأته مكانة مرموقة لا ينكرها الا جاحد، وفي الاطار نحيي المجهودات التي قامت بها الحكومة والفاعلين في مجال حقوق الإنسان من اجل التعريف بقضية اخواننا المحتجزين في مخيمات الذل والعار، والممارسات اللانسانية التي يتعرضون لها.

أما بالنسبة لأوضاع جاليتنا بالخارج، فان الحكومة مطالبة بالرفع من وتيرة اتصالها ومساعيها لدى الدول الاجنبية قصد وضع حد لموجات العنصرية والكراهة التي بات إخواننا بالمهجر هدفا لها، كما اننا نتمنى أن تتوجه مجهودات الحكومة أيضا نحكو تفعيل الآليات و الميكانيزمات التشريعية و القانونية التي من شانها صيانة حقوق عنالنا بالمهجر، كما اننا ننتظر بشغف كبير الشروع الفعلي في اعادة النظر في قوانين الحريات العامة والصحافة في افق التراجع في التعديلات التي سنتها وافرغتها من محتوياتها وذلك لأنه إذا كان المغرب يتوجه فعلا نحو تاسيس دولة الحق والقانون فمن العار أن تظل الترسانة القانونية المتعلقة بالحريات العامة متخلفة عن هذا المسعى النبيل، على أن مجال حقوق الإنسان لايقتصر فقط على الجوانب السياسية والحريات الفردية والجماعية وانما يشمل ايضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي هذا المضمار، فإن الحكومة مطالبة منذ الآن بالقيام بدراسات معمقة لمعرفة الآثار السلبية المتوقع حدوثها بفعل تيار العولمة على مجال حقوق الإنسان، ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتفكير في الآليات التي من شانها احتواء هذه الاثار وتطويق نتائجها الوخيمة، الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية والإصلاح الاداري، لعل المستمع إلى خطابات جلالة الملك خلال السنوات الأخيرة يلاحظ بانها تركز بشكل أساسي ضمن ما تتطرق اليه، على ضرورة إصلاح الإدارة وتحديثها وعصرنتها وعقلنتها بالشكل الذي يجعلها مؤهلة الى ركوب رهانات وتحديات التنمية ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه الإرادة، ارادة الإصلاح والتغيير في مجال الادارة كانت حاضرة بقوة في التصريح الحكومي، ولأن اصلاح الادارة كان أيضا من الأسباب الرئيسية التي أدت بجلالة الملك الى تجسيد ارادة الشعب المغربي وتعيين حكومة التغيير والاصلاح، واذ نغتنم هذه المناسبة لنحيي المجهودات الحكومية ككل في مجال إصلاح الإدارة وتاهيلها باتخاذها لاجراءات ومبادرات مهمة وأساسية تؤكد بان هذا الاصلاح يجب ان يرفع من وتيرته، واسمحوا لي السيد وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري، بابداء الملاحظات التالية: دعم اللاتركيز الإداري، الحقيقة ان الحكومة جعلت من اللاتركيز الإداري نهجا أساسيا في تنظيم إدارات الدولة، إلا انها مطالبة، وفي أقرب وقت بتأمين إحداث تمثيلياتها على المستوى المحلي، وخاصة بالمناطق التي تحتاج تنميتها الى مجهودات استثنائية، ولاسيما بالنسبة للوزارة المعنية بشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ان دعم اللاتركيز الاداري يحتاج وبشكل مستعجل

الى اخراج المشروع المرسوم بمثابة ميثاق لعدم التركيز الاداري الى حيز الوجود حتى يكون مرجعا قانونيا، في هذا الإطار يجب اعتماده من طرف جميع الإدارات التابعة للدولة، خاصة وإنه يوضح الاختصاصات ويحدد الوسائل المادية والبشرية بين مختلف الإدارات المركزية والمصالح اللامركزة، بناء على مواصفات ومعايير دقيقة ومحددة، لذلك فان العمل بهذا المرسوم بات ضرورة ملحة ومستعجلة في سياق مبادرات الإصلاح الاداري، دعم التواصل باللغة.

لقد صدر منشور الوزير الأول، يقضي بإلزام جميع المرافق الإدارية باستعمال اللغة العربية في جميع معاملاتها، إلا أنه لوحظ عدم الالتزام بمقتضيات هذا المنشور، وأن بعض الادارات كثفت من استعمال اللغة الفرنسية ومما يؤسف له ان بعض اعضاء الحكومة مازالوا إلى الآن يخاطبون مصالحهم بلغة أجنبية.

تبسيط المساطر والإجراءات الادارية رغبة في استقطاب الاستثمارات وتشجيعها، نص دستور 96†على تشجيع حرية المبادرة، الا أن هذه الإرادة لازالت معرقلة بتعقد المساطرالإدارية وتداخلها في ظل ظرفية اقتصادية تحتاج الى إدارة عمومية فعالة وذات مردودية سريعة. ومن أجل هذا نتساءل عن السبب في عدم تبني نظام المخاطب الوحيد في مجال الاستثمار.

لايمكن الحديث عن الإصلاح وتغيير الإدارة دون أن تكون لدينا أجهزة للتفتيش والمراقبة تتوفر على كافة الضمانات القانونية والوسائل البشرية التي تمكنها من أداء واجبها بكل نزاهة وتجرد بعيدا عن الإكراهات والضغوطات وإن ترأس الوزير لأشغال المائدة المستديرة التي نظمتها وزارة الوظيفة العمومية حول دور المفتشية العامة للوزارة، وهو بمثابة إشارة قوية ازاء هذه المفتشية ما ينبغي أن تقوم به في ظل الإصلاح والتغيير، فإن المطلوب حاليا هو بلورة إطار قانوني يحمي هذه المفتشيات ويمكنها من الاستقلالية الكافية للنهوض وبمهامها واختصاصاتها ويضمن لها الوسائل المادية والبشرية لتحقيق ذلك، تفعيل ميثاق حسن التدبير، لقد كان لاعتماد هذا الميثاق الأثر البالغ لدى الرأي العام الوطني خاصة وأنه يرمي إلى بعث ثقافة جديدة بالإدارات العمومية تستمد توجهاتها من البادرة الأخلاقية التي تعيد الاعتبار إلى مفهوم الالتزام وترشيد الإنفاق العام، وتسعى إلى تطوير عملية تواصل الإدارة مع محيطها، تمكين المواطن من ولوج الخدمات الإدارية في إطار يطبعه الوضوح والشفافية والسلامة من كل الشبهات وفي هذا الإطار فإن الحكومة مطالبة بالقيام بحملات تحسيسية تشمل جهات وأقاليم المملكة من أجل التحسيس بأهمية الميثاق وشرح مقتضياته ومضامينه، بالنسبة للأمانة للحكومة إن حذف الميزانية الملحقة للمطبعة الرسمية وإضافة صفة مصلحة الدولة المسيرة بطريقة مستقلة على هذه المؤسسة مكنها من الاستفادة من موارد قارة ستغطي بكيفية أفضل حاجياتها وسترفع مردوديتها وجودة خدماتها.

إخواني، بعد استعراض مختلف الأوراش الحقوقية والقضائية والإدارية لمختلف القطاعات الحكومية السالفة الذكر لا يسعنا سوى التأكيد على ما يلي:

- الاعتراف والتنويه بالحصيلة المنجزة والمشاريع المرتقب إنجازها.
- التأكيد على أننا لن نتوان في توجيه النقد الموضوعي والمسؤول وفق ما يجعل الحكومة ملتزمة بتنفيذ بنود التصريح الحكومي الذي يشكل المرجعية السياسية لمساندتنا لهذه الحكومة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار المحترم سي محمد المنصوري، أذكر أن المدة الزمنية هي 10دقائق.

المستشار السيد محمد المنصوري :

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أنوب عن إخواني في الحركة الوطنية الشعبية في هذه الجلسة العامة المخصصة للمناقشات الوزارية التي تدخل في

اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وأود في البداية أن أتوجه بالشكر للسادة الوزراء المسؤولين عن وزارة العدل وحقوق الإنسان والوظيفة العمومية والعلاقات مع البرلمان والأمانة العامة للحكومة على التوضيحات والبيانات التي قدموها لأعضاء اللجنة الموقرة، وكذا على الصراحة التي تعاملوا بها مع تساؤلات السادة المستشارين، ونعتقد في الحركة الوطنية أن القطاعات التي يشرفون عليها تعتبر من الأهمية بمكان في أي تغيير منشود إذ لا استثمار ولا إنعاش للمقاولات ولا تشغيل ولا تنمية ولا تأهيل للعالم القروي، ولا حد من الفوارق الطبقية ولا إنصاف للمواطنين، واللائحة طويلة دون إصلاح الإدارة والعدل، ودون صيانة لحقوق الإنسان ودون تصريح إخراج المراسيم والنصوص التشريعية إلى حيز الوجود، ودون علاقة وطيدة بين الجهتين التشريعي والتنفيذي، وربما هذا ما جعل كل الحكومات المتعاقبة تنص في برامجها على هذه الإصلاحات الجوهرية، لتحقيق دولة الحق والقانو وفقا للتوجيهات الملكية السامية المبنية على تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وهكذا نجد أن مسيرة المغرب منذ ربحه لمعركة الاستقلال قد اتسمت بحركية ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتوفير كل الضمانات القانونية لصيانة حقوق الإنسان وحماية الممتلكات الفردية والجماعية والحرية في التعبير عن الرأي والرأي الآخر وإذا كان المغرب بفضل الإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله والتفاف كل مكونات الشعب المغربي حول توجيهات جلالته النيرة، قد استطاع مواكبة العديد من المكاسب نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر، هذا الجهاز التشريعي الذي بفضله نستطيع التعبير عن آرائنا أغلبية ومعارضة، ونراقب الأداء الحكومي ونستفسر الحكومة عن مشاكل وهموم الشعب المغربي، فإن ما ينتظرنا حكومة وبرلمانا شيئ كثير سواء على مستوى التشريع والتنفيذ أو على مستوى الممارسة وهذا هو الأهم، إذ على الحكومة أن تفي بالتزاماتها في تخليق الحياة العامة، وتجعل إصلاح الإدارة وتنظيفها من كل أشكال المحسوبية والرشوة وسن سياسة الامركزية وعدم التركيز وتفكيك التعقيدات الإدارية ومقاومة البطئ والروتينية والغياب وكل أنواع التبذير، والتبذير هنا يعني بأي حال من الأحوال الحد من التجهيزات الأساسية ووسائل العمل ولا إلغاء الوسائل التحفيزية، لأن ذلك سينعكس سلبا عن المردودي.

إن المطلوب هو جعل الإدارة في خدمة الوطن والمواطنين وليس العكس، وهذا لا يتأتى طبعا إلا من خلال تجديد المراقبة داخل أجهزة الدولة حتى لا تزيغ الإدارة عن سكة المشروعية وهو ما يجرنا إلى الحديث عن العدل والقضاء.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نظرا لضيق الحيز الزمني المخصص لي في هذه المداخلة، لن أتدخل في تفاصيل إصلاح القضاء ولا في النصوص القانونية المتواجدة والتي أصبح جزء كبير منها متجاوزا وفي حاجة إلي تحيين وإلى ابتكار قوانين جديدة، وهذا من صميم عملنا كمشرعين، ولا حالة السجون والتي وإن بدأت تعرف تحسنا نوعيا، فإننا نتمنى من مشروع القانون تسيير المؤسسات السجنية، أن يقضي إلى تحسين الظروف المعيشية بها، ولكن أريد أن أركز على القاضي والمتقاضي، فبالنسبة للقاضي والمتعاونين معه فهم يشتغلون في ظروف جد صعبة إذ لا إمكانيات ولا وسائل تحفيزية وهو ما جعل البعض منهم ينحرف، وهنا إذا كان لابد من معاقبة منعدمي الضمير، فلابد من مكافأة الغيورين من أبناء هذا الوطن الذين يشرفون العدالة بأحكامهم وحمايتهم من كل أنواع الضغط والمساومة، أما بالنسبة للمتقاضين فإننا ندعوكم السيد وزير العدل إلى إيلاء عناية خاصة لأبناء العالم القروي، فأبناء العالم القروي ليست لهم وسائل التقاضي فهم يخسرون من البداية نصف قضيتهم لأنهم لا يقدرون على تأدية واجبات المحامي والتنقل إلى المحاكم الممركزة في غالب الأحيان في المدن مقر العمالات، وحتى إن كانت هناك ملحقات فلا يصطلح أن نسميها محاكم لأنها لا تتوفر على أبسط التجهيزات، وبناياتها غالبا ما تكون متكاملة وحتى هولاء حكام المقاطعات لا يتوفرون على المكاتب لتأدية مهامهم لأنها سلطات محلية وبذلك تصبح أحكامهم في غالب الأحيان موجهة.

السيد وزير العدل،

إننا نعترف لكم مجهوداتكم في مجال إصلاح القضاء وتحديثه وتمنيعه،

ولكن مع ذلك ندعوكم للارتباط أكثر بالواقع المغربي فالأحكام يجب أن تلقى طريقها إلى التنفيذ، وهذا ما نتوخاه من مشروع القانون المتعلق بتنفيذ الأحكام وهذا بالطبع يتطلب إمكانيات مادية وبشرية مهمة، وزيادة في الميزانية لهذه السنة التي لا ترقى إلى مستوى طموحاتنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن المغرب قد قطع مراحل جد هامة في مجال حقوق الإنسان ولم يكتف بالمصادقة على جل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان بل أنشأ آليات لحمايتها، والنهوض بها نذكر منها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تمكن من بلورة التوجهات الملكية السامية في تصفية ملف المعتقلين والمختطفين وكذلك إحداث وزارة مكلفة بحقوق الإسان وبالمناسبة نتوجه للسيد الوزير المكلف بها، بتوسيع مجال اهتماماته ليشمل حق المواطن في التمتع بكل مكونات شخصيته المغربية الأصيلة، فإذا كان الإسلام ديننا الحنيف والعربية لغتنا القرآن ولغتنا الرسمية، فإن الأمازيغية جزء لا يتجزأ من هويتنا، وعلى السيد الوزير أن يعمل هو بدوره على إنصافها ويوسع مجال اهتمامه كذلك نحو حقوق الطفل والمرأة، أما بالنسبة للأمانة العامة للحكومة والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فإنهما يشكلان معا تلك القنطرة التي بدونها لا يمكن للجهتين التنفيذي والتشريعي الاتصال والتواصل بشكل جدي ومجدي، ومن الواجب تمكينهما من الآليات المادية والبشرية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

هذه بعض الهموم والانشغالات التي نحملها في الحركة الوطنية الشعبية والتي نريد من خلال إثارتها أن نتقاسم جميعا إيجاد حلول ناجعة لها، وعلينا جميعا مواصلة الجهود حتى يتمتع كل مواطن مغربي كيفما كان وأينما كان بالكرامة الكاملة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره، ويبقى شيء هام ومهم وكيفما كانت الإمكانيات المرصودة فلا تغيير حقيقي دون تغيير العقليات نعتقد أن مشروع القانون المالي الحالي يصب في هذا الاتجاه لذلك نصوت عنه بالإيجاب، والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

<u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكرا للسيد المستشار، وشكرا له كذلك على احترامه الوقت بالضبط، الكلمة للمستشار المحترم السي محمد الرايس.

<u>المستشار السيد محمد الرايس</u> :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لمناقشة الميزانية الفرعية لكل من وزارة العدل وحقوق الإنسان ،مناقشة ميزانية وزارة العدل يدعونا جميعا للوقوف تفصيلا عند تقييم توجهات وأداء وزارة العدل، إصلاح القضاء وتأهيله كأحد أهم مرتكزات الإصلاح المنشود وضمان حسن سير العدالة، لما له من انعكاسات إيجابية على الاستثمار والاستقرار، ولابد في البداية أن نسجل بارتياح الزيادة في الاعتماد الوزارة بنسبة 21,7% بالنسبة لميزانية التسيير أو 35,5% بالنسبة لميزانية الاستثمار أمل كبير أن تعكس هذه الميزانية رغم أنها تبقى غير كافية على الرقي بمستوى عطاء الوزارة إلى المستوى المنشود مع ذلك لقد اعتبرناها مؤشرا دالا على إشارات قوية، كما أن المجهودات المبذولة خلال السنة المالية التي نودعها تؤكد أن الساعة ضبطت فعلا في اتجاه الإصلاح، ومن المهم الإشارة في هذا الصدد أن ضرورة مواصلة التحديات ومراجعة بعض النصوص التشريعية يجعلها تلائم برامج

مقتضيات الإصلاح، وفي هذا الإطار نتمنى عاليا مبادرة وزارة العدل بوضعها المشروع المتعلق بالمؤسسات السجنية، المشروع الذي سيكون بلا شك خطوة هامة في اتجاه تحسين ظروف الحياة داخل السجون فنحن إذ نبارك هاته الخطوات، فإننا ننتظر من الوزارة بشكل استعجالي تنفيذ الأحكام القضائية، كما ننتظر من الوزارة تفعيل مقتضى محاربة الاكتضاض داخل السجون، ويبقى الأمل معقودا على وزارتكم لتحقيق آمال المواطنين.

أما بالنسبة للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، فلا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بمجهودات الوزارة بتعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان فإننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي نساند حكومة التناوب، وإذ نصوت بالإيجاب على هذه الميزانية الفرعية فإن أملنا كبير، في أن لن ندخر جهودا من أجل إصلاح القضاء والإدارة وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للمستشار المحترم السي حسن مينو.

المستشار السيد حسن مينو :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية في مناقشة قطاعين مترابطين : هما قطاع العدل وقطاع حقوق الإنسان، ذلك أن ضمان قضاء مستقل ونزيه وفعال يعتبر إحدى ركائز ضمان حقوق الإنسان، إن مناقشة مشروع ميزانية وزارة العدل مناسبة للتذكير بأهمية القضاء في مختلف جوانب الحياة اليومية للمواطنين وقد اعتبر التصريح الحكومي، وكذا مختلف مكونات المجتمع المغربي أن إصلاح القضاء هي مهمة رئيسية لحكومة التناوب ولمسار التطور الديمقراطي لبلادنا وذلك ما أكد عليه جلالة الملك أكثر من مرة.

إننا نقدر جهود وزارة العدل وعلى رأسها السيد الوزير الذي عرف القضاء في عهده تطورا ملموسا في بلادنا، لما يتمتع به من تكوين عميق ومن احترام وتقدير وهو ما كان منتظرا من مناضل حقوقي ساهم من موقعه كفاعل في المجتمع المدني في تطوير حركة حقوق الإنسان ببلادنا، وتأثير هذه الحركة على تطور القضاء ودعم دولة الحق والقانون، إننا نثمن قيام وزارة العدل بتشخيص وضعية القضاء في كل متساوياته، والتأكيد علانية على نقط الضعف والتجاوب مع مطالب الرأي العام عامة وفعاليات المجتمع المدني خاصة عبر القيام بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات الهادفة إلى رد الاعتبار للقضاء المغربي، واسترجاع ثقة المواطنين والمتقاضين في مختلف مجالات التقاضي ليلعب القضاء وظيفته الاجتماعية والاقتصادية على أحسن وجه ونسجل انشغال الوزارة ببعض القضايا الهامة التي تؤثر على الحياة القضائية، وبالتالي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومنها تدعيم دور التفتيش وباقي أدوات المراقبة والاعتناء بملف الأحكام وعصرنة عمل المؤسسات القضائية وكذلك تحسين ظروف الحياة داخل المؤسسات السجنية ومراجعة مجموعة من النصوص التشريعية، خاصة المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية ، والقانون الجنائي ولابد من التنويه بالجهود التي قامت بها الوزارة مؤخرا لتنفيذ الأحكام المتراكمة، ذلك أن عدم التنفيذ يفرغ الوظيفة القضائية من أي مضمون، ولا يمكن تكريس هيبة القضاء إذا كانت الأحكام لا تنفذ، إن ما تقوم به وزارة العدل يستحق كل الدعم، وما يمكن أن نسجله من ملاحظات يندرج ضمن عملية الدعم هاته، لأنها تلمس أن الحكومة ككل وخاصة السيد وزير العدل عازمة على السير في مسلسل إصلاح القضاء إلى نهايته، وهي بحاجة إلى كل الملاحظات البناءة لدعم هذا المسلسل، إننا ندعو إلى إخراج مشروع مدونة الآداب المهنية القضائية في أقرب الآجال نظرا لأهمية الموضوع الذي يشغل بال كل المهتمين بمجال القضاء، ذلك أن وجود بعض القضاة الذين يمارسون الإرتشاء ولا يحترمون هذه

المهنة النبيلة ولا يلزمون بقيمنا وأخلاقنا الدينية يضر بسمعة القضاء ورجاله النزهاء وينقص من قيمة وهيبة، ولكي تقوم المؤسسات القضائية بدورها بجدية وفعالة لابد من الاعتناء بكتابة الضبط والعاملين بها بتحسين وضعيتهم المادية نظرا للمهام الجسيمة التي يقومون بها، ولابد من تسهيل العمل الإداري للمؤسسات القضائية باعتماد الإعلاميات كل مشاكل التحرير والتوثيق علاوة على ضرورة توفير ما يكفي من القضايا المطروحة على المحاكم، كما أنه من الضروري تقريب القضاء من المتقاضين، علما أن قضاء الجماعات والمقاطعات تبين أن نتائجه محدودة وفي هذا الإطار لابد أن نسجل أهمية إحداث المحاكم الإدارية والتجارية، غير أنه من الضروري تقريبها من المتقاضين بإحداث غرف داخل المحاكم تقوم بدور هذه المحاكم، ريثما يتم إنشاؤها في كل الأقاليم، وفي إطار العناية فإننا نطلب إنشاء محكمة إدارية وأخرى تجارية بمدينة العيون، علما أن الجهات الثلاثة، السمارة- كلميم والعيون - بوجدور والداخلة- وادي الذهب تنتقل كلها إلى مدينة أكادير للتقاضي فيما يتعلق بالقضايا الإدارية والتجارية، ولا حاجة بنا للإشارة إلى طول المسافة بين الكويرة وأكادير مثلا، ويمكن مؤقتا إحداث غرفتان تقومان بالحكم في القضايا الإدارية والتجارية داخل المحكمة بالعيون التي نرى ضرورة ترقيتها إلى محكمة من الدرجة الممتازة لتشجيع القضاة للاستقرار بالمنطقة.

أيها السادة المحترمون،

لقد عرفت قضية حقوق الإنسان ببلادنا تطورا ملموسا في المدة الأخيرة، بفضل الإدارة الملكية السامية وموافقته حفظه الله على التوصيات المرفوعة لجلالته من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مما أدى إلى طي جانب من جوانب حقوق الإنسان الذي ظل لمدة طويلة يؤثر على صورة بلادنا وسمعتها، غير أنه لا بد أن نؤكد بأن حقوق الإنسان ليس فقط الحقوق السياسية والحق في الحرية والكرامة لكن أيضا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مثل الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في التشغيل والحق في التعبير الثقافي وكلها حقوق لا يمكن الإدعاء بأنها متوفرة بالصورة الكاملة بل مازالت أمام بلادنا مسافات لضمان كل هذه الحقوق، ونعتقد أن المسار الذي تسير فيه بلادنا بقيادة جلالة الملك وجدية حكومة التناوب التي تضم عددا من المناضلين الحقوقيين وعلى رأسهم السيد الوزير الأول سيمكن بلادنا من التغلب التاريخي على العوائق التي تحول دون ضمان كل حقوق الإنسان المغربي ومنها حقوق المهاجرين الذين يعانون من العنصرية والكراهية، ونؤكد علي ضرورة قيام بلادنا بكل المساعي لدى الدول المضيفة والهيآت الدولية للتحسيس بما يعانيه المهاجرون في بلدان حقوق الإنسان هذه الأخيرة التي لا ترتبط لا بجواز السفر ولا بطاقة هوية أو الإقامة.

السيد الوزراء،

إخواني المستشارين،

لابد ونحن نتحدث في مجال حقوق الإنسان أن نثير وضعية إخواننا المحتجزين في تندوف الذين تمارس عليهم عصابات المرتزقة أصناف من التعذيب الجسدي والنفسي ونحن نعتبر أن حقهم في اختيار العودة إلى بلدهم هو إحدى الحقوق الإنسانية التي لا يمكن هضمها باسم شعارات مفلسة لذلك ندعو وزارة حقوق الإنسان وبالتنسيق مع وزارة الخارجية للقيام بحملة على المستوى الدولي لفضح الخروقات ألقضيعة لحقوق الإنسان في هذه المخيمات والدفاع عن حق إخواننا في العودة، وإننا نثمن المجهودات المبذولة في هذا الإطار لتصحيح صورة الرأي العام عن حقيقة وضع إخواننا وهو وضع الاحتجاز، ولا شيئا آخر ولعل بوادر تصحيح هذه الوضعية بدأت في الظهور من خلال تخصيص منظمة العفو الدولية لفقرة خاصة في تقريرها السنوي لمعاناة إخواننا والتعذيب الذي يمارس عليهم وذلك ما سيؤثر بالتأكيد على مواقف مجموعة من الدول والمنظمات الدولية التي تعتمد على تقارير هذه المنظمة في إيجاد مواقفها غير أنه لابد أن نؤكد على ضرورة اعتبار قضية حقوق الإنسان لإخواننا الصحراويين المحتجزين في تندوف إحدى القضايا الأساسية لحقوق الإنسان المغربي والتي تتطلب مجهودا جماعيا ليس فقط من طرف المؤسسات الرسمية للدولة

كذلك من طرف المنظمات الحقوقية الوطنية والأحزاب السياسية وباقي منظمات المجتمع المدني التي عليها استثمار علاقتها المتميزة مع بعض المنظمات في الخارج للدفاع عن الحقوق الإنسانية للمغاربة المحتجزين بتندوف تلك كانت أيها السادة المحترمون بعض الملاحظات التي ارتأينا التأكيد عليها إسهاما منا في مناقشة هذين القطاعين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للمستشارين المحترمين سي عبد القادر أزريع على التوالي وسي عبد القادر العسولي.

المستشار السيد عبد القادر أزريع :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

يشرفني التدخل باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة الميزانية الفرعيتين لوزارتي العدل وحقوق الإنسان، بداية بخصوص وزارة العدل ودون إطالة لأنه أعتقد العديد من القضايا سبق وطرحت في إطار أشغال اللجنة ولابد من متابعة نقاشها وطرحها مع الوزارة المعنية فقط في هذه العجالة لابد من الإشارة إلى القضايا الكبرى المرتبطة بهذا الورش الكبير الذي نسعى جميعا بالتأكيد إلى إصلاحه باعتباره أداة من أدوات إنطلاق مشروع التغيير في بلادنا في هذه اللحظة التاريخية الكبرى التي تعيشها والتي تعرف العديد من التحولات في مختلف المجالات والأصعدة إذن أعتقد إصلاح القضاء لابد أن يتأسس على إستراتيجية شمولية واضحة ودقيقة انطلاقا من المحاور الثلاثة : العدل والتحديات التي تواجه بلادنا والتي تتأسس على المحاور التالية :

أولا التحديات التشريعية فلابد من تجديد وتطوير النصوص القانونية والتشريعية، كذلك التحديات المادية بخصوص محاكمنا بحيث أنها محاكم أقل ما يقال عنها عاجزة كل العجز ماديا على مستوى الآليات والتقنيات في إنجاز المهمة السامية الملقاة على عاتقها ثم التحديات التنظيمية فلابد كذلك من إعادة النظر في هيكلة القضاء المغربي.

بكل تأكيد أن هناك أنواع من المحاكم قد فرضتها ظروف وشروط تاريخية معينة كالمحاكم الجماعية وكذلك المحاكم الخاصة فلابد من إعادة النظر فيها بحيث في اعتقادنا في الفريق الكنفدرالي أنها محاكم تجوزت كذلك لابد من إعادة النظر في إطار هيكلة المحاكم خاصة المحاكم الإدارية والتجارية، ونقترح في هذا الباب أن تكون المحاكم على مستوى أو تغطي الجهات الستة عشر.

وكذلك من التحديات الكبرى التكوين والتكوين المستمر بالنسبة لرجال القضاء ففي اعتقادنا في إطار التحولات والتحديات الكبرى إلى باتت تفرض إنفتاح مجتمعنا قضائيا وحتى لا تتحول محاكمنا إلى مجرد آليات للمناولة La soutraînance للقضاء العالمي في إطار نظام العولمة فلابد من التأكيد على آلية من الآليات لضمان دعم مستوى القضاء في بلادنا من خلال التكوين المستمر من خلال التكوين والتفتح على الغات الأجنبية وعلى تشريعات جديدة حتى نتجاوز القضاء الفرانكفوني نحو اجتهادات قضائية أساسية الأنجلوساكسونية لأن العدل اليوم كما قلنا في مختلف المجالات ولأنها لحظة تاريخية كبرى هو مدخل للنهوض الاقتصادي والنهوض الاجتماعي وكذلك النهوض المجتمعي العام، العدل والمسألة الاقتصادي فلا نتصور انطلاقة اقتصادية جديدة لبلادنا في غياب عدل مستمر في مستوى هذه اللحظة باسيعاب التحولات على مستوى القوانين التجارية التجارية الجديدة في مستوى التحولات قوانين ومدونات الشغل حتى نكون في مستوى المنافسة التحولات على مستوى قوانين ومدونات الشغل ومدونات الشغل حتى نكون في مستوى المنافسة العالمية، فالليبرالية المتوحشة فتحت الباب أمام المنافسة الشرسة القائمة على ما يعرف بالمعايير العالمية اليوم، الجودة إلى آخره من المعايير الأخرى، لذلك فقضائنا هو الآخر، لابد وأن يتأسس على هذه الأنواع من المعايير المحور الثاني، العدل والمجتمع.

باختصار شديد فلابد أن يحقق عدلنا نوعا من التصالح مع مجتمعه، يتعلق الأمر بالملفات الفردية أو الملفات الجماعية أو الملفات الاجتماعية.

ولا نخفيكم السيد الوزير، السادة الوزراء، أننا كعمال مازلنا نعاني من الغبن بخصوص القضايا الاجتماعية المطروحة على أنظار مختلف المحاكم، فالمحاكمة الأخيرة لعمال ضيعة "البور" وكل القضايا الاجتماعية الأخرى، وصعوبة التنفيذ، كل هذا يجعل العمال في مختلف المواقع والأنشطة يحسون بالغبن والظلم، كذلك لابد وأن نراعي ونحن نتحدث عن الملف الاجتماعي بعض القضايا التي لها صلة بالمسألة الاجتماعية مثلا السكن الاجتماعي، فالحالة ديال الأخوان ديالنا في التعاونية السكنية ديال أطر وتقنيين لارام الذين بذلوا مجهودا للمساهمة في هذا المجهود ديلا السكن الاجتماعي، للأسف وقعت مشاكل والقضاء لم ينصفنا، وإخواننا وأخواتنا معرضون لأن تباع دورهم على أظهرهم يوم 81، نطالب الحكومة ونطالب السيد وزير العدل ونطالب السيد وزير حقوق الإنسان التدخل في هذا الملف لأننا كأجراء وكعمال لن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه المهزلة، العدل ورجالاته، بالطبع كاين بالنسبة للقضاة الوضعية المادية كاين الوضعية الاجتماعية وأساسا السكن كاين مختلف الفئات الأخرى، كتابة الضبط لابد من الاهتمام بها، الأعوان القضائيين والأعوان والكتاب على مستوى الترقية الداخلية على مستوى التعويضات وعلى مستوى المسائل الاجتماعية.

بالنسبة للتوازن المجتمعي العام لن يتحقق إلا بدعم السيد وزير حقوق الإنسان المحترم وزارة حقوق الإنسان، فأعتقد في إطار التصور العام والتصريح الحكومي فوزارة حقوق الإنسان مؤسسة استراتيجية لتحقيق وتوسيع دائرة العدل ببلادنا وتركيز ثقافة حقوق الإنسان، بكل تأكيد أنه تقدمنا في هذا المجال لكن لابد من متابعة دقيقة الملفات المطروحة والتي جاءت نتيجة التجربة السابقة ببلادنا، وعلى رأسها نطلب من السيد الوزير ملف الموقوفين والمطرودين اللي باقي معلق وبالمناسبة السيد وزير الوظيفة العمومية كذلك نطلب من الوزارة المتابعة اليومية والدقيقة لكل الإنزلاقات والتجاوزات التي يعرفها المجتمع كذلك إخراج مشروع التربية على حقوق الإنسان إلى حيز الوجود، الشراكة مع وزارة العدل وكذلك وزارة الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية كذلك نطلب أن هذه المهام الكبرى لايمكن أن تتحقق إلا بهيكلة جديدة للوزارة على الأقل على مستوى المندوبيات للجهة، كذلك بالنسبة لوزارة حقوق الإنسان لابد من توسيع الشراكة مع المجتمع وأساسا جمعيات المجتمع المدني، وإذ نتتبع باهتمام ملف إصلاح السجون لابد أن نوسع هذه الشراكة حتى تعطي للمؤسسة السجنية مضمونها الإنساني، مضمونها الحقوقي.

شكرا السادة الوزراء،

شكرا سيدي الرئيس،

إخواني المستشارين،

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار عبد القادر العسولي

المستشار السيد عبد القادر العسولي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن تقديرنا كفريق كونفدرالي لوزارة الوظيفة العمومية العمومية والإصلاح الإدارية، يستند بالدرجة الأولى على الأهمية المحورية لهذه الوزارة ولإدارها المركزي ضمن النسيج المؤسساتي الحكومي بل نعتبر نوعية أدائها المهني وفعاليتها الإدارية مؤشر موضوعي لقياس درجة التغيير والتحديث، ليس فقط على مستوى الوظيفة العمومية بل أيضا مؤشر لقياس مستوى العمل الحكومي والقطاعي، وفي سياق هذا المنطلق وبمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارتكم، أؤكد على ضرورة بناء رؤية شمولية وبرمجة زمنية تحدد المداخيل الاستراتيجية والمداخيل الإجرائية لتحديث

البناء الوظيفي للإدارة العمومية يمكن من التجسيد الفعلي والواقعي لأصلاح إداري حقيقي والمدعوم بإرادة سياسية واضحة المعالم والأهداف، إرادة تجعل من الإنسان في بعده المهني والاجتماعي والثقافي المفتاح الحقيقي لرفع التهميش عن هويته والارتقاء بجودة التدبير العمومي والتحديث الإداري، وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة إحداث تغيير واسع وشامل في مفهوم الإصلاح الإداري يقوم على إدماج المداخيل الاستراتيجية التالية :

- **أولا** : تحديث المؤسسات الإدارية مرتبط ومندمج بقوة في مشروع الإصلاح السياسي وعمليات إنجاز العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبناء دعائم دولة الحق والقانون.

- **ثانيا** : اعتبار الشراكة والاشتراك لمختلف الأطراف ونهج أسلوب التشاور والمسؤولية المشتركة، إطارا موضوعيا لتدشين وإنضاج وتنفيذ المحاور الأساسية والإجرائية للإصلاحات الإدارية.

- **ثالثا** : اعتماد استراتيجية واضحة للعمل الاجتماعي تستهدف التقليص من حدة الفوارق السوسيواقتصادية والتفاوت السوسيو مهني بين الفاعلين في حقل النظام الإداري العمومي.

- رابعا : الإستناد على استراتيجية وطنية للإعلام والتواصل والتحسيس والتعبئة المهنية لتنمية الشعور بالإنتماء وتصدير هوية الفاعل في مجال الوظيفة العمومية باعتبارها المدخل الحقيقي لإحداث التغيير وتحسين أو تخليق التدبير، إننا نقدر في الفريق الكونفدرالي أهمية هذه المركبات الاستراتيجية كمدخل حقيقي لإنجاز مشروع الإصلاح الإداري يهدف تجاوز معوقات الرؤية التقنية والاختصارية والانتقال إلى روية شمولية تعتمد تعبئة الرأي العام وتهيئ المجتمع وإدماج الفاعلين وإشراكهم والاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والمهنية للعاملين وتفكيك منطق النماذج السائدة في النظام الإداري العمومي وتجاوز الخطاب التأنيبي أي الساذج والمبسط.

تشخيص المعوقات الكبرى، إن متابعة تطور نظام الوظيفة العمومية يكشف عن حقيقة تطور يعاق بسبب تحكم الضغوطات الاستعجالية والمواقف الجزئية والحيثيات الأمنية والاسترضائية، أدت بالضرورة إلى تفجير هوية المرفق العمومي وتشتيت وتضبيب أهدافه وتسديد نظام بيروقراطي تسلسلي مزاجي يعتمد على السلطات المشخصة تلغي كل الإمكانيات المتاحة للمشاركة والمسؤولية، نظام إداري يكرس الشعور بعدم الانتماء، اللامبالاة، سوء التدبير والتسيير، الضعف الرهيب لجودة الخدمات الإدارية، انعدام الآليات المنظمة للتواصل الداخلي والتواصل المنظم مع المتعاملين والمستهدفين لخدمات الإدارات القطاعية، ضعف المردودية وسيادة كل أشكال التعقيد المسطري، البطئ الإجرائي، ارتفاع الكلفة ، الإختزال العميق والخطير للنظام الإداري والملاحظ بقوة في التشتت العشوائي للوحدات الإدارية، تعدد الهياكل، وتضارب المصالح والاختصاصات ليس فقط على مستوى الأقسام والمديريات، بل أيضا ما بين الوزارات الشيء الذي يؤدي إلى تركيز الرؤية القطاعية واستبعاد الفعل الشمولي وإضعاف أنظمة التنسيق، هذا بالإضافة إلى ضعف أنظمة تقدير الحاجيات الحقيقية وتضخم الحاجيات أو التسربات الكمالية، ضعف آليات المراقبة القبلية أو البعدية، هذا دون الحديث عن ضبابية الموقع الأفقي والمحوري لوزارة الوظيفة والإصلاح الإداري والمتجسدة في غياب التصور الاستراتيجي للتدخل الفاعل والمؤثر في النسيج المؤسساتي للوظيفة العمومية، الشيء الذي يفسر البطء الشديد ليس فقط على مستوى الإنتاجية الاقتراحية بل أيضا في مستوى القدرة على التدخل في صياغة التوجيه الاستراتيجي والقدرة علي التدخل الوظيفي لتجسيد مهام التغيير والإصلاح الإداري في مواقعها وأبعادها الحقيقية وفي هذا الإطار :

أولا يجب مراجعة تقادم النصوص القانونية المنظمة للوظيفة العمومية بل تعددها وتشتتها و تضم منازعات تأويلها.

ثانيا ضعف المجهودات المبذولة لإحياء المجلس الأعلى للوظيفة العمومية كإطار مناسب للحوار وصياغة التوجهات الأساسية لسياسة الأصلاح الإداري.

ثالثا اعتماد الوزارة على رؤية تقنية إن لم نقل تقنوية في تفاطيها المهني مع الإصلاح الإداري وضعف قدرتها على بناء نظام للمشاركة والتشاور وخصوصا مع الأطراف الاجتماعية للتعبئة لتحقيق تغيير حقيقي في سياسة الإصلاح الإداري.

رابعا اعتماد الوزارة في صياغة أغلب المشاريع على دراسة مكاتب الاستشارات التقنية والتي يتحول مضمون خطابها وتوصياتها من الطابع الاستئنائي التشخيصي إلى الطابع التقريري أو توجيه عملية صياغة منطوق القرار المفتقد للعمق والإرادة السياسية والاجتماعية للإصلاح الإداري.

خامسا ضعف تفجير البعد الاجتماعي للعاملين بقطاعات الوظيفة العمومية في الأداء الإصلاحي لوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، وهنا لابد أن نؤكد كفريق كونفدرالي أن الاهتمام الجدي والمسوول والواضح لتحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية لشغيلة القطاع العام يعتبر مدخلا استراتيجيا وحاسما لبناء مشروع الإدارة - المواطن كهدف مركزي للإصلاح الإداري مما يضعنا في موقع يسمح لنا بالوقوف على تدهور الأوضاع الاجتماعية والمهنية لشغيلة القطاع العام بالتركيز المكثف على بعض المظاهر.

أولا : بداية نود إحالة الجميع إلى المعطيات الواردة في التقرير الوطني لتنمية الموارد البشرية لسنة ١٩٩٧، هذا بالإضافة إلي بعض التقادرير الدولية والتي أكدت وجود أزيد من 11 % من مجموع موظفي وأعوان الإدارة العمومية يصنفون حسب المعايير الدولية ضمن خانة الفقر.

ثانيا : اختلال نظام الأجور بالوظيفة العمومية يكرس منطق التفاوت والاتكافؤ اجتماعي ويؤثر سلبا على العلاقات المهنية والفعالية والانتاجية والوضع النفسي والإنساني للشريحة العريضة لشغيلة القطاع العام.

ثالثا : أنظمة النفسي التحفيز المهني وتعقدها وتقادمها سواء تعلق بالترقية الداخلية أو التعادلية أو التعويضات أو الامتحانات أو استكمال التكوين أو تحمل المسؤولية بل سيادة تضم منطق الزبونية والمحسوبية والانتقالية.

رابعا : التضييق الممنهج عن الحريات النقابية وسيدة مواقف الإنغلاق والتهميش وغياب إرادة الحوار والاشراك في صياغة الاقتراحات والحلول للمشاكل الحياة الإدارية.

خامسا : اختلال شامل للعلاقات المهنية بين المسؤولين وعموم الموظفين وأعوان الإدارة، ويتجسد ذلك في الشطط السلطوي القائم على اعتبارات ذاتية وارتفاع وتيرة الإحالة إلى مجالس التأديب، وتجاوز اللجنة الإدارية متساوية الأعضاء، هذا دون الحديث عن المظاهر المتعددة للتهميش المهني، ونظرا لضيق الوقت نشكر السيد الرئيس على هذا الهامش، نظرا لضيق الوقت سنوافيكم السيد الوزير كتابة برأينا وتحليلنا وموقفنا من دواعي مشروع ميزانيتكم وغايتها، والسلام عليكم ورحمة الله.

وشكرا سيدي الرئيس،

شكرا السادة الوزراء،

شكرا إخواني المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

آخر متدخل فيما يخص هاته الميزانيات المستشار المحترم السي عبد الرحمن بيجي عن النقابة الوطنية الديمقراطية.

المستشار السيد عبد الرحمن بيجي :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لم يعد خافيا الدور الذي تلعبه الإدارة العمومية في تشجيع التنمية الاقتصادية أو عرقلتها ورغم توفر إدارتنا ولله الحمد على عناصر كفأة ونزيهة وذات مستوى عال من التكوين والتأهيل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بؤرالفساد وأوبئته تنخر جهازنا الإداري وتسئ إليه وتساهم في عرقلة نمو بلادنا وازدهارها، وذلك أن الحكومة اعتبرت من أولوياتها إصلاح الإدارة، فإنها لم تتخذ أي

إجراءات واضحة وتطبيقية في هذا الاتجاه، إن الإصلاح لا يتم بالدورات والقرارات والمناشر إنما يتوفر بإرادة حقيقية للإصلاح تضع أصابعها على مكامن الداء وتصنف الدواء، إن الإصلاح ومنطلقه ومنتهاه الاهتمام بالعنصر البشري ماديا ومعنويا قصد تمنيعه وتحصينه ضد كل أصناف الانحراف واللامسؤولية ، ومن هذا المنطق فإن على الحكومة إعادة النظر في شبكة الأجور في اتجاه رفع الحيف عن الموظفين الصغار والمتوسطين وترسيم المؤقتين ومراجعة شروط الترقية الداخلية وتعميمها على جميع الموظفين بنفس الشروط، وخاصة بعض الأطر الذين لم تعرف وضعيتهم تحسنا يذكر منذ عشرات السنين في وزارة الداخلية والجماعات المحلية وغيرها، وفيما يخص التقاعد، فإن ما جاءت به الحكومة من تحديد الحد الأدنى في 5.. درهم يعتبر هزيلا وغير كافي لرد الاعتبار لفئة من المواطنين أفنت عمرها في خدمة الإدارة في وقت كانت فيه بلادنا تؤسس هياكلها ومؤسساتها..

إن إنصاف المتقاعدين يتطلب مراجعة نظام التقاعد وتعميم الاستفادة من إصلاحات 89 و 96 على الجميع ومن المجالات الأخرى التي تحتاج إلى الإصلاح والتغيير الفعليين محاربة ظاهرة المناصب الوهمية التي يتقاضى أصحابها أجورا من خزينة الدولة دون أن يؤدوا أية خدمة بالمقابل، وإعادة انتشار الموظفين وفق الحاجة إلى خدمتهم بدلا مما يلاحظ في التوزيع العشوائي يؤدي إلى اكتضاض الموظفين في بعض المصالح والأقسام وندرتهم في أخرى دون الأخذ بعين الحاجة إلى خدماتهم.

إن الإكتضاض وسوء التوزيع وعدم اعتماد الكفاءة والأهلية في إسناد المسؤوليات وسيادة العقليات البيروقراطية والإتكالية واالزبرنية والرشوة والتهاون وسوء المعاملة والاستقبال ليس قدرا منزلا، لامحيد عنها، لوكانت لدى حكومتنا إرادة صادقة في تحقيق الإصلاحات التي يطالب بها المواطنون، لتحسين أداء إدارتنا وتطهيرها وجعلها فاعلا أساسيا في تحقيق نهضتنا الإقتصادية والإجتماعية والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

بهذا نكون قد أتينا على نهاية مناقشةمشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة العدل التشريع وحقوق الإنسان إذا سمحتم ننتقل إلى المشاريع المتبقية المرتبطة بلجنة المالية، هي مشاريع ميزانية مجلس النواب، مجلس المستشارين ووزارة الاقتصاد والمالية وأعطي الكلمة للسيد المقرر لكي يقدم تقريره حول هاته الميزانيات الثلاث .

السيد المقرر الرحيم السطور:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني ويسعدني أن أتقدم للمجلس الموقر بتقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول مشاريع الميزانيات الفرعية الخاصة بمجلس النواب وبمجلس المستشارين وبوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية لسنة 99 – 2000 وأود في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع المساهمين في مناقشة ودراسة هذه المشاريع وأخص بالذكر السيد 'بروال عبد السلام' الخليفة الرابع الذي قام بعرض مشروع ميزانية المجلس الموقر أمام اللجنة، السيد فتح الله والعلو وزير الاقتصاد والماليةالذي قام بعرض مشروع الميزانية الفرعية للوزارة التي يشرف عليها، السيد 'صالح الحمزاوي' رئيس اللجنة وكذلك السادة المستشارون الذين واكبوا وشاركوا في أشغال اللجنة بكثافة.

ولاتفوتني هذه المناسبة دون الإشارة إلى الإهتمام الواسع الذي حضي به مشروع الميزانية لمجلسنا الموقر حيث ركز السادة المستشارون على ضرورة تطوير وسائل عمل المجلس انطلاق من الخصوصيات التي تميز تكوينه ليتمكن بفعالية من القيام بمسؤوليته في ميدان التشريع والمراقبة وتجدر الإشارة إلى إن ميزانية مجلس المستشارين حددت على الشكل التالي:

نفقات التسيير :

- باب المستشارين والموظفين 145مليون و157ألف درهم،
- باب المعدات والنفقات المختلفة 20 مليون و345 ألف درهم،
- مخصصات الاستثمار 100 مليون.

والتصويت على هذه الميزانية كان بالإجماع.

أما فيما يخص مشروع ميزانية مجلس النواب فقد حدد على الشكل التالي:

- باب النواب والموظفين 171مليون561ألف درهم،
- باب اللوازم والنفقات المختلفة 33 مليون 767 ألف درهم،

التصويت على هذه الميزانية كان كذلك بالإجماع.

أما فيما يتعلق بالميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية فقد كانت المناقشة حولها مناقشة مستفيضة في نطاق الالتزام الواعي والمسؤول من طرف جميع الفرقاء اتجاه القضايا الحيوية والاستراجية المرتبطة بالمصالح العليا للبلاد، وفي بداية الجلسة تدخل السيد الوزير لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارته حيث تطرق إلى أهمية الدور الذي تلعبه وزارة الاقتصاد والمالية في ترسيخ وبلورة السياسة الحكومية، في مختلف الميادين ولاسيما الاقتصادية منها والمالية سواء من خلال القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر أو من خلال التدابير والاجراءات ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي أو الاداري التي يتم اتخاذها طول السنة من أجل تحسين المناخ العام للاستثمار والنشاط الاقتصادي والرفع من مستوى أداء الإدارة المغربية بشكل عام وأداء وزارة الاقتصاد والمالية بوجه خاص، وإذا كانت ميزانية 1999 ـ 2000 تطمح إلى ترسيخ أدوات وآليات الإرتقاء بقصد تحقيق إقلاع إقتصادي يرجى من وراءه بالخصوص معالجة مشكل التشغيل وإنعاش القطاعات الاجتماعية فإن طموحات وزارة الاقتصاد والمالية تكمن في توفير الإطار الأمثل لبلوغ الأهداف التي كرسها التصريح الحكومي وثمنها برنامج العمل الحكومي القصير المدى وفي هذا الإطار ذكر السيد الوزير بأن مشروع ميزانية الاقتصاد والمالية يندرج ضمن أربع اهتمامات رئيسية:

أولا، تحديث الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي من خلال، خاصة مدونة الجمارك، ومدونة استخلاص الديون العمومية ومدونة التأمينات وكذلك تطبيق المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية.

ثانيا : تحسين أداء الإدارة العمومية وخاصة أداء وزارة الاقتصاد والمالي والإرتقاء بها إلى المستوى المرغوب فيه وذلك عبر عدة أوراش تم فتحها في إطار مخطط العمل الاستراتيجي للوزارة الذي يتمحور حول ثلاثة أقطاب تهم على التوالي:

أ- السياسات الاقتصادية والموازنية والمالية والاجراءات القانونية والمسطرية.

ب- تنظيم وتدبير الموارد البشرية والمادية والإعلامية.

ج- إصلاح المراقبة المالية.

أما فيما يتعلق بالمحور **الثالث**، تعميق وتقوية اللامركزية من خلال إعطاء الصلاحيات الكاملة للمديريات ذات المصالح الخارجية لتسيير مواردها البشرية والمادية وتوسيع صلاحياتها فيما يخص إتخاذ العديد من القرارات ويهم هذا التدبير على الأخص مديرية الضرائب ومديرية والخزينة العامة للمملكة.

رابعا وأخيرا، مواصلة تدخلات الدولة سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي من خلال مختلف التدابير التشجيعية والتحفيزية المدرجة في باب التكاليف المشتركة اكل من ميزانيتي التسيير والاستثمار، وجاءت تدخلات السادة المستشارين لتؤكد الموقع المحوري لإدارة الاقتصاد والمالية كأداة لتطبيق السياسة المالية والاقتصادية ومراقبتها وما يفرضه هذا الموقع من تأهيل لهذه الإدارة على صعيد الهياكل والموارد البشرية وآليات ووسائل العمل التقنية، كما أشعر السادة المستشارون بأهمية وطبيعة المسؤولية الملقاة على هذه الوزارة كساهر على الأمن المالي للبلاد وموجه للاقتصاد الوطني، فاستفاضوا في معالجة جوانب التدخل والمواكبة التي يجب أن تقوم بها الوزارة، ودعوا إلى تقوية وسائل عملها على صعيد التفتيش والمراقبة وتفعيل علاقتها بمحيطها الخارجي خدمة للمصلحة المالية للبلاد واقتصادها، وفي هذا الإطار أكد السادة المستشارون على مواصلة الجهود من أجل توظيف

ميزانية الدولة كأداة لتنفيذ العمل الحكومي، هذه الميزانية العامة التي يجب أن تكون مدعمة في إطار منظور شمولي بأدوات وآليات أخرى تتمثل أساسا في ميزانية الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية نظرا لما تقوم به هذه المؤسسات من استثمارات وكذلك من خلال مختلف الصناديق والحسابات الخصوصية المحدثة لتثبيت الأولويات في مختلف المجالات، وفي الختام، تم التصويت على مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية بالنتيجة التالية:

- الموافقون : 10
- المعارضون : 2
- الممتنعون، لأحد،

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المقرر،

نفتح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل السي شكري البردعي.

السيد المستشار شكري البردعي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في موضوع مشروع قانون المالية لسنة 1999 - 2000 والذي سيتم التركيز فيه على تحليل موضوع لبعض الأفكار التي تنصب في مجملها حول بلورة استراتيجية متكاملة ومنسجمة، تستمد أصالتها وعمقها من التفكير الوطني وتنطلق من الواقع وتنفتح على العصرنة والتغيير، وفتح بوابة الأمل أمام أبناء الشعب المغربي فمن خلال قراءة مستفيضة للفقرات التي تضمنها مشروع قانون المالية 99 - 2000 نلاحظ أن التوجهات تقوم على أساس تحسين توازن المالية وإعادة توزيع النفقات .

كما تضمن المشروع تدابير عملية تهدف بالأساس إلى تسهيل مأمورية المقاولة المغربية في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، خصوصا مع التطورات الحاصلة في المناخ الاقتصادي والاجتماعي العالمي، التي باتت تفرض علينا واقعا جديدا، لابد من الأخذ به بعين الاعتبار في السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تنهجها الحكومة.

وأود أن أشيد بالمجهودات المبذولة لفائدة القطاعات الاجتماعية التي تمثلت في الاجراءات المؤسساتية لدعم الاستثمارات سعيا وراء إنعاش التشغيل وتقوية مكانته، ومحاربة الأمية والفقر خصوصا بالعالم القروي، وأيضا تشجيع السكن الاجتماعي رغبة في تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية ككل، كما تم تخصيص في هذا المضمار اعتمادات وزيادة في الميزانية العامة، وهذه الاجراءات سيكون لها تأثير إيجابي بالفعل على وضعية المواطنين بشكل مباشر، الأمر الذي سيساعد على استقرار الإطار الاقتصادي الكلي في سبيل تحقيق هدف أسمى وأكبر، وهو التنمية الشاملة على مستوى جميع القطاعات إلاأنه وكما تضمن القانون المالي إيجابيات، لاحظنا أيضا به ثغرات نرى من الواجب الإشارة إليها ومناقشتها حيث يلاحظ أن القانون المالي الجديد، في اتجاه الاحتفاظ بالتوازنات تقريبا بنفس الوتيرة القديمة. كما نلاحظ أن الوضعية الاقتصادية الوطنية على مستوى الخارج مقلقة بعض الشئ، حيث ارتفعت نسبة المديونية الخارجية وأيضا نسبة السلفات من الخارج، وهذا أمر يدعو إلى القلق، فإذا لم يتم تدارك هذه الوضعية بشكل جاد، فلن تجد الدولة من حل إلا الالتجاء للسوق الداخلية، وهذا ما سيشكل عبئا آخرا على الاقتصاد الوطني، خصوصا ونحن على مشارف القرن 21، وبالضبط 200 يوما تفصلنا عن سنة 2000 مما يعني ميلاد مجتمع جديد يرتكز في أسسه ومكوناته على نهج سياسة اجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية متطورة تعرف باستمرار تحولات سريعة بينما نحن ما زلنا بصدد إصلاحات هيكلية على مستوى جميع القطاعات الأمر الذي

يدعونا إلى تغيير منهجية ووتيرة عملنا، لنتمكن من ولوج القرن 21 بثبات، لكن من ذلك لايمكننا أن نتجاهل بعض الجهود المبذولة للنهوض بالوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا ككل، والتي تجلت في التحكم في العجز الاجمالي للخزينة والتضخم، والرفع من مستوى التحويلات الخارجية، والتي تمثلت في دعم بعض المؤسسات ماديا ومعنويا للرفع من مستوى مشاركتها في التنمية، ولا ننسى أيضا أن نذكر بالمناسبة بالقرارات الضريبية الواردة بالقانون المالي 98 - 99 التي أعادت الأمل إلى مجموعة من المستثمرين فيهم روح الأمل للعمل أكثر فأكثر، بعدما تحرروا من الخوف الذي كان بمثابة سلاسل كبلتهم عن دورهم الاقتصادي والتنموي، وكل هذه التوجهات الجديدة ستمكننا حتما من تجاوز العقبات التي طالما عرقلت مسيرة الاقتصاد الوطني، كما أن القانون المالي الجديد عمل على دعم المقاولة وتحفيزها على المشاركة بفعالية أكبر وذلك بتشجيع الاستثمار الذي يعاني بدوره من مشاكل معرقلة تحد من مدى مشاركته في تعزيز الاقتصاد الوطني، لكن المجهودات المبذولة من طرف الحكومة بهذا الصدد إيجابية إلى حد ما، وستعمل في حال تحقيقها على إنعاش هذا القطاع الاقتصادي والرفع من مردوديته، كما يجب أن لاننسى أن نجاح الإصلاحات المزمع تنفيذها من طرف الحكومة رهين بخلق جسر تواصل وتحاور بين مختلف القطاعات، وسن اختيارات ملائمة لتوحيد توجهاتها، وتطبيق برنامج وطني واقعي يراعي إمكانيات الوطن وخصوصيات البلاد، وحاجيات المواطنين وتطلعاتهم، لتسير على نفس النهج الذي يتطلبه الإقلاع الاقتصادي المنشود، كما أن من شأن إشراك جميع الأطراف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا في تحديد الاختيارات والأهداف، العمل على تحديد استراتيجية تقوم على تحقيق نمو اقتصادي يتماشى مع طموحات الشعب.

وخلاصة القول أن الوقت قد حان لإقامة نموذج للتنمية الاقتصادية وذلك بالعمل على تنمية السوق الداخلي وإنعاش المقاولات وتشجيع الاستثمار فمن شأن هذه التدابير أن تعمل على خلق ديناميكية جديدة متفاعلة مع الجهاز الإنتاجي في سبيل إنعاش الطلب الكلي، يتضح من خلال ماذكرنا أن الإصلاحات التي جاء بها مشروع القانون مهمة جدا، وستعمل على تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، لكن يجب ألا ننسى أن حجم الاعتمادات المرصودة لهاته الاصلاحات، يبقى ضعيفا وسيصعب من إمكانية تحقيقها بشكل منكامل، لكن هذا، لاينفي ثقتنا بالحكومة، وقدرتها على تجاوز العقبات التي من شأنها أن تكون عائقا أمام القيام بإصلاحات شاملة بشكل يعكس طموحات الشعب والحكومة أيضا، ولايسعني هنا، إلا أن أدعو بالمزيد من العمل وتقوية الجهود وتطبيق استراتيجية تنموية تستهدف توفير الظروف الملائمة للنهوض بالاقتصاد الوطني واستدراك ما ضاع من الوقت وتصحيح الأخطاء، واعتبار المشروع الذي أيديناه خطوة أساسية وضرورية لتجاوز الظروف الحالية والإطلالة على المستقبل بنوع من التفاؤل والجدية والمسؤولية، ونود كذلك أن نؤكد لكم مؤازرتنا لمشروع ميزانية وزارة المالية لسنة 1999 - 2000 لأنه رغم كل الملاحظات، يحمل حلولا عملية مطابقة لتصوراتنا ومنسجمة مع تطلعاتنا وبالتالي سنعمل على التصويت لفائدته خدمة لازدهار بلادنا ومن أجل تدشين عهد مغرب جديد، وفقنا الله لخدمة الصالح العام تحت قيادة أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله وأعز أمره. قال الله تعالى في كتابه :

﴿إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتكم خيرا﴾.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار السيد محمد أخديش

المستشار السيد محمد أخديش :

باسم الفريق الاشتراكي يشرفني أن أشارك في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة المالية 1999 - 2000.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

تحتل وزارة المالية وقعا متميزا في العمل الحكومي بالنظر لدورها الحيوي في ترسيخ وبلورة السياسة الحكومية، لا سيما في

المجال الاقتصادي والمالي وبالتالي في خلق الإطار الملائم لأية ديناميكية تنموية طموحة، إنها الوزارة الوصية على تدبير موارد الدولة ونفقاتها، والمسؤولة عن أمننا المالي وخلق الشروط الملاءمة لتطور الاستثمارات فإنها جديرة بالاهتمام والعناية من طرف الجميع وحرية بالتتبع والمناقشة والمساءلة عند الاقتضاء.

يمكن تلخيص أولويات الوزارة من خلال مشروع ميزانيتها الفرعية في تحديث الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي وتحسين أداء الإدارة العمومية وتقوية اللامركزية ومواصلة تدخلات الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وهي اهتمامات وأولويات لا نشك في أهميتها وسدادها.

لكن لا بد من إثارة بعض الجوانب التي لا ينبغي إغفالها ومن أهمها :

- ضرورة تعزيز أليات وسائل مراقبة ميزانية المؤسسات العمومية التي تشغل حيزا لا يستهان به في النسيج الاقتصادي الوطني.
- اعتماد سياسة عدم التمركز في تحصيل الضرائب.
- ضمان الشفافية في إبرام الصفقات العمومية.
- مراجعة النظام الضريبي قصد تحقيق وصاية بالنسبة للموظفين ذوي الأجور المتوسطة والضعيفة.
- إيجاد صيغ متوازنة لضمان حقوق الدولة بالنسبة لتحصيل الضرائب والديون المتراكمة من جهة، وإمكانيات المقاولة المغربية من جهة ثانية.

نلكم كانت بإيجاز وجهة نظر الفريق الاشتراكي من مشاريع الميزانية الفرعية لوزارة المالية.

<u>السيد رئيس الجلسة :</u>

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للمستشار محمد أوخيار؟

إذن الكلمة للمستشار المحترم سي سعيد لبار.

<u>المستشار السيد سعيد اللبار :</u>

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أسجل موقف فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية من سياسة وزارة المالية والاقتصاد، بمناسبة مناقشة الميزانية الـ ية لهذا الإطار برسم سنة 1999 - 2000.

في البداية لابد من الإشارة للدور الهام الذي يعود إلى وزارة الاقتصاد والمالية على الخصوص، وبذلك من أجل خلق الظروف الازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستديم وتقدم اجتماعي، والسهر على التطوير واستعراض إطار الاقتصاد الكلي للبلاد، من خلال تحسين توازن المالية العمومي وتوازن ميزان الأداءات والتحكم في وتيرة التضخم، وتقلص أعباء الدين العمومي، وخاصة الدين الخارجي، ومن شأن هذا أن يقوي مناعة اقتصادنا الوطني، ويجعله أكثر قدرة علي تحمل تبعات الصدمات الطارئة، سواء منها الداخلية كحالة الجفاف المتكررة، أو الخارجة لاضطراب أسعار الصرف أو بعض المواد الأولية، وانطلاقا من هذا المنظور، ومن خلال سنة ونصف من تدبير الشأن المالي من طرف السيد الوزير فإنه لم يظهر بهذه الوزارة أية بادرة يمكن إدراجها في باب التغيير، الذي هو شعار الحكومة الحالية، ولم نلمس أي جديد أو بديل يمكن ربطه بالتغيير فأين الجديد؟ ونحن في السنة الثانية من التسيير في إطار حكومة التناوب، فالخطوة السياسية التي خطتها بلادنا، من أجل الانتقال إلى مرحلة تباري بين مكونات السياسة الوطنية لصالح الشعب المغربي كيفما كانت مواقفهم، يجب أن تأتي بالجديد على مستوى نمط التفكير والإنجاز، لتكون الحصيلة واضحة ومتميزة تحمل العنوان السياسي لكل طرف حتى لا يختلط الأمر بين السابق واللاحق، وهذا ما لم نلاحظه، ولم تظهر بوادره ونحن في السنة

المالية الثانية من عمر التحول الجديد، والتي يجب أن يأتي بالجديد لأن الحكومة سياسة، ولها مرتكزات شعبية وأغلبية برلمانية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يعتبر دور الوزارة أساسا باعتبارها الإدارة المشرفة على تنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والجهاز الذي يدير مالية الدولة من مصاريف وواجبات ومراقبات، ومما يجعل كل وزير للمالية مطالبا بالعرض الاقتصادي والمالي في الحاضر والمستقبل في بداية كل سنة مالية على مستوى البرلمان لذلك فالأمر لا ينحصر في ميزانية التسيير والتجهيز لأن الموضوع يمتد إلى أبعد من ذلك لكون وزارة المالية والاقتصاد مرتبطة بتسيير وتدبير سياسة الدولة المالية على مدى السنة انطلاقا من يوم إمساكها بزمام الأمر وتعاملها مع الالتزامات الوطنية والدولية.

السيد الوزير،

لابد من تطوير الوزارة سواء في هياكلها أو أساليب أدائها حتى تصبح أداة ناجعة قادرة على القيام بالدور المنوط بها على أحسن وجه، وهذا دين عليكم منذ الميزانية السابقة 1998 - 1999، أن الوزارة مدعوة إلى الالتزام بحركية مستمرة على مستوى الاجتهاد والابتكار والاستفادة على غرار ما يجري على مستوى الدول، التي تنتظر أن تجمعنا وإياها شراكة في أفق سنة 2010 حتى لا يجد المغرب نفسه خارج إطار التقدم العلمي والتقني الذي يعرفه هذا الإطار، لابد من امتلاك آليات فاعلة وقادرة على مسايرة الوع الاقتصادي والمالي من أجل مواجهة الصعوبات والإكراهات التي تتخبط فيها، من جهة أخرى يجب على مصالح وزارة المالية أن تفتح أبواب مكاتبها في وجه الملزمين لمعرفة ما يجري على الساحة، وعلى المصالح التابعة لهذه الوازرة، كذلك أن تجعل المواطن يشعر بأن ما يفرض عليه من ضرائب وواجبات مالية للمحافظة على صيانة بلاده وأن لا يجد نفسه أمام إدارة لا تستمع إلى انشغالاته ومشاكله، بل أمام ثقافة وطنية ومسوولة عن واجباتها .

قلتم السيد الوزير ، أن مشروع هذه الميزانية يندرج ضمن أربع اهتمامات رئيسية، من بينها المسألة التي تتعلق بتأهيل الموارد البشرية ودعم وسائل العمل، كيف ذلك السيد الوزير؟ وما هو التأهيل في نظركم؟ هل هي تجميد ترقية أطر الوزارة لعدة سنوات، أم الوسائل التحفيزية التي تتحدثون عنها في خطبكم في كل مناسبة، من المستفيد يا ترى من هذه التحفيزات، وخير مثال السيد الوزير، هو ما أقدمتم عليه مؤخرا من صرف تعويضات على بعض المحظوظين والمقربين، وإقصاء الأطر التي تستحق هاته التعويضات والتي ساهمت في استرداد ديون إلى خزينة الدولة تقدر بالملايير.

إننا نطالبكم بإلحاح على تفعيل وتحفيز الهياكل البشرية للوزارة، ودعم عملها بالوسائل الضرورية لتمكينها من القيام بمهمتها في أحسن الظروف، من أجل الاجتهاد والابتكار والمردودية، من جهة ثانية لابد من التأكيد على ضرورة مراقبة ميزانيات المؤسسات العمومية، نظرا لأهميتها داخل النسيج الاقتصادي الوطني، وضرورة تبسيط المساطر التي تعرقل في العديد من الأحيان الاستثمار بدل تشجيع واعتماد سياسة عدم التمركز خاصة بالنسبة لقباض الخزينة العامة، وذلك لتسهيل الحصّول على مواد الجماعات المحلية، هل فكرتم السيد الوزير في إعادة النظر في قضية الصفقات العمومية، وضرورة العمل على ضمان الشفافية والابتعاد على الاحتكار وجعل المنافسة هي السائدة بين جميع الأطراف، هل فكرتم كذلك في تفعيل الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الوزارة، مع الاستماع إلى مطالبهم بفتح حوار مع النفقات الممثلة لهم، هذه أسئلة وملاحظات نتمنى أن تأخذوها بعين الاعتبار خدمة لهذا الإطار الحيوي والهام، والسلام ورحمة الله.

<u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار المحترم، السيد حسن واهروش،

المستشار المحترم السيد حسن واهروش :

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في البداية أود أن أهنئ وزارة المالية على ما قامت به في ظرف وجيز لا يتعدى سنة ونصف.

سيدي الرئيس،

قلت أهنئ وزارة المالية على المشاريع التي أتت بهم، ومن ضمنهم مشروع السلفات الصغرى، الذي أعطى نتائجه بسرعة فائقة في البادية، وبالخصوص التعامل مع النساء، ثم مشروع تسديد الديون الرهنية، الذي بلا شك سيعطي دفعة جديدة للاقتصاد الوطني، ثم مشروع تحصيل الديون العمومية الذي صوتنا عليه أخيرا، وما أتى به من إيجابيات لصالح الملزمين، ولهذا أطلب من السيد وزير المالية أن يقوم بتفسير هذا المشروع على شاشة التلفزة، لكي يعلم المواطنون ما أتى به هذا المشروع لصالح الملزمين، ثم إعفاءات من جميع التبرعات والغرامات للملزمين في السنة الفارطة، والذي استفاد منه كثير من التجار ورجال الأعمال ، ثم حل مشاكل جميع المعلمين تقريبا، إن لم نقل الجميع، في السنة الفارطة أو هذه السنة، التي كلفت الخزينة أكثر من 70 مليار من السنتيم هذا كله يفرح، ثم مشاكل جرادة التي كلفت هي الأخرى 70 مليار في السنة الفارطة وأضن 70 مليار في السنة الحالية.

هذا لابد أن يعلم الجميع ما تقوم به الوزارة من أجل حل المشاكل، وفي ظرف وجيز سنة ونصف، ثم أطلب من وازرة المالية أن تعيد النظر في صندوق المقاصة، لأن الضعفاء لابد أن يتوصلوا بإعانات الدولة مباشرة، وليس غير مباشرة، وعندي المثل السيد الوزير.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نحن برلمانيين نتقاضوا 30 ألف درهم نشتري قالب سكر ب 10 دراهم، والمسكين كذلك يشتري كذلك قالب ديال السكر ب 10 دراهم، أين هو الدعم لصالح المسكين؟ لا فرق بين المسكين والغني، الغني كيشري قالب ديال السكر ب10 دراهم، والفقير ب 10 دراهم، إذن كندعم أنا ، وكيدعم المسكين، «بحال بحال» إذن لابد إعادة النظر في صندوق المقاصة، حتى يستفيد المساكين فقط، أما الناس المتوسطين والأغنياء فيؤدوا ثمن التكلفة، واللي قلت على صندوق المقاصة، نقولوا على المشروع اللي صوتنا عليه هذا الأسبوع.

السيد الوزير،

السادة الوزراء

المشروع اللي صوتنا عليه هذا الأسبوع كيعطي للشركات اللي غادين يبنيوا السكن الاجتماعي جميع الأعفاءات من الضرائب تعفاوا من جميع الضرائب ما كاتسالهم حتى شي حاجة، الدولة كتعفيهم من جميع الضرائب لصالح السكن الاجتماعي، كيف السيد الوزير، كيف المواطن غادي يعرف بأنه استفاد من الدولة، ما غاديش يعرف الدولة كتبني مسكن ب 15 مليون الدولة كتبيع المسكن ب 15 مليون، الدولة كتساهم فيه بأقل من 3 مليون بالضرائب ديالها ولكن المستفيد ما كيعرفش، تعرف غير هو خذا المسكن ب 15 مليون ما كيعرفش بأن الدولة راها ساهمت وتخلت عن الضرائب ديالها، ولهذا أطلب السادة الوزراء، السيد وزير المالية، كنطلب إعادة النظر حتى يستفيد المواطن المسكين من السكن الاجتماعي مباشرة وهاد الناس هانوا يؤدون الضرائب ديالهم وإذا كنا سنعطي 3 المليون ديال الأعفاءات نعطيوا غير 2 للمستفيد الوقت اللي كنسلموا ليه ساورت المسكن، نسلموا ليه واحد الظرف فيه واحد 20 ألف درهم.

على الأقل هذي عمرها ما ينساها المسكين لأنه كنسلموها ليه في الظرف اللي هو مزير فيها كناخدوا 20 ألف درهم كنسلموها ليه مع الساروت ديال المسكن، هنا المسكين يحس بأن الدولة راها عطاتوا الإعانة، يعني الدعم المباشر، أما الإعفاءات لصالح

الشركات هو دعم غير مباشر، أغلبية الناس ماكيتعرفوش بيه، ما كيعرفوش بأن الدولة راها ساهمت بجميع الضرائب ديالها، ثم السيد الوزير كنطلبوا من السادة الوزراء، من الحكومة كلها راحنا كنجتاهدوا باش نطلعوا المسكين يوصل على الغني أو المتوسط، نطلعوه ماشي نهبطوا الغني نقولوا ليه أجي هبط عند المسكين، لا خاصنا نطلعوا المسكين عند الغني أولا عند المتوسط، لأن المسكين عندو الحق في المسكن ديالوا عندو الحق في السيارة ديالوا وهذا ما كيتسماش راه غني أولا هذا راه حقو، باش يتمتع بواحد السيارة رخيصة ويتمتع بالسكن ديالوا الاجتماعي هذا ما غاديش نقولوا راه غني أولا غير ... ولهذا كنطلبو من السادة الوزراء الحكومة ديالنا كنطلبوا منها باش هاذاك الفقير يطلع على الأقل المتوسط، " وما نطلبوشاي" من اللي يطلع لفوق يهبط لتحت، لأن اللي طلع لفوق نخليوه يشغل الناس ويقوم بالأعمال ديالو، رجال الأعمال نخليوهم يقوموا بالأعمال ديالهم وهذا ماعندي ما أقول، على وزارة المالية، ثم عندي ما انقول ... اسمح لي سيدي الرئيس، أريد أن أهنئ مجلس المستشارين، مجلسنا الموقر على جميع المشاريع اللي صوت عليها بالإيجاب، وفي بعض الأحيان بالإجماع، وشكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، جل المشاريع صوت عليها بالإجماع ، الأقلية هي التي صوت عليها بالأغلبية، أعطي الكلمة للسيد بونيب من الفريق الديمقراطي.

المستشار السيد الديبوني :

سيدي الرئيس،

أسجل عدم حضور السيد وزير الاقتصاد والمالية

السيد رئيس الجلسة :

كاين الحكومة كلها حاضرة هنا

المستشار السيد الديبوني من الفريق الديمقراطي :

واخا أسيدي،

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الديمقراطي أن أتدخل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد و المالية، لإبراز موقف فريقي من الاعتمادات المخصصة لها، مقارنة مع المهام المسندة اليها، فوزارة الاقتصاد والمالية التي تطلع بمهمة تسيير ومراقبة المالية العامة للدولة، وبالسياسة النقدية والاقتصادية فإن هذا الدور الأساسي والإستراتجي يجعل منها وزارة معنية أكثر بالحرص على تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة بطرق عقلانية تسمح لها قبل نهاية السنة المالية من تكوين رؤية مالية واقتصادية ذات بعد اجتماعي و اقتصادي تنموي، وإذا كانت السياسة الاقتصادية بكل مكوناتها تابعة ومستمدة من ظروف زمنية معينة ، فإن هذا التوجه طرأت عليه تحولات كبيرة إضافة إلى التغيير الكلي الذي حدث في أسلوب مفهوم التدبير المالي والاقتصادي، فإن على وزارة المالية والاقتصاد واجب عليها التكيف مع هذا النمط الجديد، وأن تعمل على تحديث نوعية تداخلاتها، من أجل تنويع الموارد المالية للدولة و مواكبتها للتحولات الداخلية والدولية، فإذا كانت وزارة الاقتصاد و المالية لحد الآن وبعد مرور سنة ونصف من تحمل حكومة التناوب مسؤولية تدبير الشأن العام، اتبعت سياسة العمل على مراقبة وترشيد النفقات والحفاظ على التوازنات المالية، إضافة إلى التقليص من نسبة العجز المسجل في المالية العامة للدولة، فإن هذا التوجه سوف لن يعمل مستقبلا على تحضير ميزانيات اقتصادية غير مرتبطة بالبعدالمحاسباتي الضيق الذي طالما وجهت له الأغلبية الحالية، المعارضة السابقة، انتقادات لاذعة، مما يفيد أن الحكومة لم تمسك بعد بقنوات ترجمة خطابها إلى واقع ملموس لذلك يتعين على وزارة الإقتصاد والمالية أن تجتهد في مجال تحديث طرق التدبير والمراقبة والحرص على التحكم في الترقعات الإقتصادية

والمالية، وسن سياسة الدراسة والمناهج الواقعية لا الاعتماد على التعليمات والضغوطات أثناء تحضير آلية تنفيذ السياسة الحكومية، وهذا ما لاحظناه في فرق المعارضة، سواء في القانون المالي الانتقالي أو الذي اجتهدت الحكومة في تسميته بقانون بداية الإرتقاء، ومن جهة أخرى فإن الإصلاح الحقيقي لهياكل هذه الوزارة التي تحتل مكانج أساسية في التشكيلة الحكومية ينطلق في نظرنا انطلاقا من إعادة هيكلة أجهزة وزارة الاقتصاد والمالية بدءا من المفتشية العامة للمالية العمومية، وتحديد اختصاصاتها مع التركيز على أحكام مبدأ التنسيق بين الإدارة المركزية و الفروع الجهوية، وإعادة تكوين ما تزخر به من طاقات كفأة وفاعلة، انسجاما مع العصرنة والتحولات الكبرى التي طرأت على ميدان التدبير المالي والمراقبة الناجعة.

وهناك موضوع آخر، تضطلع بمسؤوليته وزارة الاقتصاد والمالية، وهو السياسة الضريبية، حيث يلاحظ أن التغيير الذي حدث اهتم بالجانب الشكلي دون مساسها بالعمق، ولم تدخل أي تغييرات جوهرية على مستوى بنيتها وتركيبتها الحالية، وهذا ما عكسه ثاني مشروع قانون مالي الذي تقدمه حكومة التناوب، بل تنصلت حتى من مبادءها وتوجهاتها في هذا الميدان، والقاضية بتوسيع القاعدة الضريبية وإخضاع بعض المهن والقطاعات غير المنظمة، إضافة إلى تطبيق العلاقات بين إدارة الضرائب والخاضعين لمختلف الضرائب المعمول بها في مسار مواردنا المالية، لذلك نتوجه إلى الحكومة قصد حثها على ملائمة طبيعة نظامنا الجبائي مع التطورات الإقتصادية والإجتماعية وأن تسهم في إنعاش الرواج التجاري والمالي، بدل اللجوء إلى سياسة الإستعانة بسوق المال الداخلي لتغطية العجز، مما يفوت على القطاع الخاص الفرصة ليساهم بدوره في تشجيع الاستثمار، وبالتالي خلق فرص الشغل.

سيدي الرئيس،

إن حكومة التناوب التي تمارس سلطة القرار، والتي جاءت تطبيقا للإرادة الملكية السامية، التزمت في تصريحها بتفعيل النشاط الاقتصادي والمالي من خلال تحريك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين و للإسهام في الرفع من وتيرة النمو في مجال الاستثمار سواء تعلق الأمر بالمستثمرين المغاربة أو الأجانب، وتشجيع العمال المغاربة في الخارج، مع العمل على تشكيل لجنة وطنية للسهر على متابعة المشاريع التي يرغب عمالنا في إحداثها بالوطن، وفي إرجاع الثقة في نفوسهم من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتطهير الإدارة المغربية من الرشوة والفساد، باعتبار أن عمالنا بالخارج يساهمون بتحويلاتهم في دعم الاقتصاد الوطني، وللإشارة، فإن العمال أصبحوا يبيعون عقاراتهم ومحلاتهم التجارية، من أجل العودة مرة أخرى إلى الخارج، هذه الظاهرة تشكل خطورة على النسيج الإقتصادي والمالي، وهذا نعتبره إشكالية لابد من التصدي لها بروح وطنية وبغيرة صادقة، لأن العائد من أرض الغربة ، لا يمكن تغريبه مرة أخرى، لأن في ذلك مس بالهوية الوطنية، ناهيك عن المشاكل التي تواجه عمالنا، نذكر على سبيل المثال لا الحصر فيما يخص القطع الأرضية التي يشتريها المواطن العائد إلي أرض الوطن يجدها مثقلة بالضرائب، ونفس المشكل ينطبق على المنازل التي يشيدها المواطن العائد من أرض الغربة، بحيث أنه هذا المواطن يقضي عطلته في المشاكل القضائية عوض الراحة والاستجمام، فيعود إلى أرض المهجر، وهو يحمل الهموم، فيدب اليأس إلى النفوس فيتم التفكير في قطع الصلة مع الوطن أما على مستوى إدارة الجمارك باعتبارها من الآليات الأساسية في تفعيل وتمنيع تنافسية الاقتصاد الوطني، من خلال حماية عوامل إنتاجه والحرص على تزويد نقائص صناعته في هذا المجال، تستدعي منا وقفة تأمل إزاء هذه الإدارة قصد ملامسة تفاعلها ومدى تأثيرها على القطاع الاقتصادي حيث نسجل عدم تجاوب نظامها إضافة إلى إطارها العام المنظم لعملية الاستراد والتصدير، مع التحولات العميقة في مجال التطور الاقتصادي والمالي، حيث يلاحظ ارتباك وتردد الحكومة وعدم توفرها على استراتيجية مدققة في مجال التشريع إزاء الجوانب المرتبطة بوزارة الاقتصاد والمالية، والمفارقة الغريبة.

سيدي الرئيس،

هو ما تتضمنه القوانين المالية من إجراءات وتدابير تتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتوجات المستوردة أصبحت في عهد حكومة التغيير وليدة ضغوطات تتجاوز

اختصاصات الجمارك ووزارة الاقتصاد والمالية نفسها، مما يفيد أن بلادنا من حيث التدبير والمراقبة تتجه نحو التمركز وتقوية اللوبيات الاقتصادية بدل فتح المجال والانفتاح على المقاولات الصغرى والمتوسطة.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

إن إدارة الجمارك أصبحت تواجه المواطن مواجهة لا تبعث على الارتياح والاطمئنان بقدر ما أصبحت إدارة لمطاردة المواطنين ومتابعتهم بشكل مخيف، ذلك أن الجمركي لا يعرف نقط المراقبة ولا يفرق بين التراب الوطني والحدودي، لأن المراقبة تمارس بشكل ارتجالي، لأننا مع كل الإجراءات الهادفة إلي حماية الاقتصاد الوطني والمنتوج الوطني ونحن ضد المهربين والمخربين، وكل الأساليب اللاقانونية والغير مشروعة إلا أننا لسنا مع خرق حقوق الإنسان ورعايا صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله المدافع الأول على الحقوق الجماعية والفردية، لأن الممارسة الجمركية على صورتها الحالية لا تشرف بلداً كالمغرب الذي يعيش في جو من الديمقراطية والتعددية السياسية، لأن الملاحظ على هذه الحكومة أنها لم تعطي هذا الجانب ما يستحق عكس ما كانت عليه الحكومات السابقة، لأن الديمقراطية الحقيقية هو العمل بالأساس على حماية كرامته وتحسيسه بالدور المنوط به للرفع من وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي، لهذا فإن المراقبة الحقيقية يجب أن تكون في الحدود والجبال وفي البحر والموانئ الكبرى، لا في الطرق الرئيسية لأن في ذلك تشويه واستفزاز للمستثمرين والعمال العائدين إلى أرض الوطن والسياح، لأن المراقبة الجمركية الممارسة حاليا في عهد حكومة التناوب، هي مراقبة على الفقراء والمحتاجين الذين يكافحون من أجل قوتهم اليومي، وهم الذين ذكرهم السيد الوزير في كثير من الأجوبة على الأسئلة الشفوية، بحيث أكد على أن ما يقرب من 1000 درهم لا تعتبر تهريبا، إلا أن ما يقع حاليا هو معاكس لما صرحتم به، أي هناك تنسيق بن الوزارة الوصية وإدارة الجمارك.

وهذه الأجراءات تتنافى مع البرنامج الحكومي الذي جعل أولى أولوياته هو القيام بإصلاحات شفافية وديمقراطية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

نظرا للمشاكل التي يعاني منها القطاع الاقتصادي والمالي من كل جوانبه، فإننا وبناء على ما قدمناه من انتقادات وبدائل إلى جانب ضعف ميزانية هذه الوزارة لأنها لا تكفي للقيام بإصلاحات فعلية، لذلك فإن فريقي لن يصوت لصالح هذه الميزانية والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار سي أحمد الديبوني،

الكلمة للسي علي لطفي.

المستشار السيد علي لطفي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، وفي البدء ودون الوقوف على تفاصيل الأرقام يسرنا أن نعبر لكم السيد الوزير عن اعتزازنا بالمجهودات المبذولة التي تقومون بها لإعادة هيكلة هذا القطاع الذي تشرفون عليه لأجل تأهيله وتمكينه من مسايرة التوجهات السياسية للحكومة وهنا لابد من التأكيد على أن بلوغ الأهداف المرسومة، لن تتحقق دون تنمية الرأسمال الحقيقي الذي يشكله العنصر البشري، ومن هذا المنطلق نعتبر السيد الوزير، أن كل إصلاح تعتزمون القيام به داخل هذا القطاع يمر بالضرورة عبر تحفيز الأطر العاملة به، وتمكينها من كل الوسائل المادية واللوجيستيكية الضرورية

للعمل وتشجيعها على الانخراط الفعلي في عملية التنمية المنشودة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إن أهمية وزارة الاقتصاد والمالية باعتبارها تحتل مكانة متميزة في المنظومة الإدارية المؤسساتية للدولة لا تقتصر فقط على تدبير ميزانية الدولة عبر توفير المداخيل وصرفها، ولكنها تتعدى ذلك لتشمل عدة خدمات تنفذ من خلالها سياسة الدولة في جميع المجالات المالية والاجتماعية والاقتصادية، وتشكل بالنسبة للإدارات المنفقة أو المستهلكة للمال العام المخاطب الضروري والفاعل الأساسي، بحيث أن قرار أو إجراء أو تدبير يلزم مالية الدولة إلا ويقضي رأي أو تأشيرة الموافقة لوزارة الاقتصاد والمالية، فأهمية الوزراء تكمن في كونها الأداة الإدارية اتي تشرف على الاختبارات والسياسة العمومية ورصد الوسائل والأمكانات المالية لإنجاز مشاريع الدولة كما تسهر على مراقبة الإنفاق العام والاستخدام الأنسب والأفضل للموارد المالية، وتدقيق الحسابات ومحاربة التهريب الجمركي والتملص الضريبي، ومناهضة الانحرافات والإعوجاجات، وهي من حيث طبيعة ونوعية المهام التي تتولاها ذات بعدين ، بعد مالي يتجلى في التنقيب على الموارد المالية العمومية الذاتية منها والاستثنائية ورصدها في كل أوجه الإنفاق العمومي من خلال إعداد قوانين المالية ومراقبة استجدامها، وكذا إعداد قوانين التصفية السنوية، ثانيا بعد اقتصادي يمثل في إعداد أدوات السياسة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية في مجالات الاستثمار العام وتهيئ السياسة الضريبية، ووضع سياسة الأجور، وتحديد الأسعار وحماية الصناعة الوطنية وتدبير السوق المالية وبورصة القيم المنقولة الوطنية وتدبير السوق المالية وبورصة القيم المنقولة، والقيام بالدراسات والتوقعات والبرمجة المالية والتخطيط وإعداد التوازنات المالية والحد من الاختلالات والعجز المالي والداخلي وتدبير المديونية الخارجية على الخصوص، وتحفيز الاستثمار والمستثمرين في مختلف القطاعات ولوزارة الاقتصاد والمالية دور أساسي في توجيه الاقتصاد الوطني، والتخطيط لتنمية بكل أبعادها وتصحيح السياسات وتقويمها والتأثير على الخيارات والاحتمالات والبدائل، ولأجل ذلك تستعمل الوزارة هيكلا إداريا ضخما سواء على المستوى المركزي أو على مستوى المصالح الخارجية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، وتوظف لهذا الغرض آلاف الموظفين يضمنون بين صفوفهم كفاءات من مختلف التخصصات، تقع على عاتقهم جميعا مسوولية جسيمة تبعا للدور الذي تلعبه الوزارة في ظوون الدولة والحياة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، غير أن هولاء الموظفين يعانون من عدة مشاكل أهمها الترقية الداخلية، ما يفوق 5600 موظف استوفوا الشروط القانونية للترقي، ولم يستفيدوا بعد من حقهم القانوني في الترقية الداخلية ومنهم من قضى أكثر من 25 سنة في نفس الأطار

الأعمال الاجتماعية : غياب مطلق للخدمات الاجتماعية نظرا لسوء التسيير والتدبير وتفشي المحسوبية والزبونية من جهة، واقتصار مجموعة من الخدمات على محوري الرباط-سلا، كالنقل والمقتصدية ومشاريع السكن الاجتماعي ومن المنتظر أن تعرف جمعية الأعمال الاجتماعية بعض التغييرات بعد ما تم تجديد المكتب المسير في شهر مارس 1999، إضافة إلى ما تعرفه هذه الجمعية حاليا من تدقيق للحسابات "الأوديت" من طرف المفتشية العام للمالية، وذلك نتيجة النضال والمعارك التي خاضتها النقابة الوطنية للمال

العلاوات : تعرف هذه العلاوات حيفا كبيرا بين مختلف الموظفين سواء على مستوى الإدارة المركزية أو المصالح الخارجية حيث لا يخضع توزيعها لمقاييس موضوعية وشفافة وموحدة فهي تختلف من مديرية لأخرى بل حتى بين الموظفين في نفس وداخل نفس المديرية

الحرية النقابية : حرمان الموظفين الجمركيين الصنف القار من ممارسة الحق النقابي على إثر مذكرة الوزير الأول السابق بتاريخ 19 شتنبر7 199، ومن أهم القضايا الأخرى التي تتعلق بالملف المطلبي، نذكر على سبيل المثال لا الحصر الترقية الاستثنائية كحل جدري لمعضلة الترقية الداخلية إسوة بما تم مع

قطاعات أخرى إقرار معايير موضوعية وشفافة للترقية الداخلية عن طريق الأقدمية باتفاق مع النقابة الوطنية للمالية، الأقدمية في الإطار، الأقدمية في الإدارة والنقطة السنوية، مع إعطاء الأولوية للموظفين المحالين على التقاعد أو الذين استوفوا شروط الترقية قبل وفاتهم، مراجعة طريق احتساب الحصة "الكوطا"، تنظيم امتحانات مهنية وفق ما تنص عليه الفقرة 22 من القانون الأساسي للوظيفة العمومية، إدماج الموظفين في سلاليم الأجور، ولا مركزية خدماتها بتأسيس فروع جهوية وتغيير القانون المنظم لها، توحيد العلاوات النصف سنوية والرفع من قيمتها، احترام حق الانتماء والممارسة النقابية للموظفين العاملين بإدارة الجمار تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح المفتشين المساعدين في النزاع القائم بين هذه الفئة والوزارة، إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للوزارة، تحيين مجموعة من القوانين لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية كنموذج تجزيء نص ومزج نص وتجزيء نص والجدول الخاص بمعامل الضريبة العامة على الدخل، سواء استعمال المعلوميات بالوزارة، مديرية الضرائب نموذجا، غياب التنسيق بين المديريات، وفي الختام نسجل أن الحوار مع النقابة الوطنية للمالية في صيرورته الحالية هو استعداد مبدئي للوزارة في اتجاه الاستجابة الفعلية للملف المطلبي المعروض عليكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار، آخر متدخل سي محمد المنصوري، تفضلوا، وقد حددتم المدة الزمنية لنفسكم خمس دقائق، تفضلو ما قل ودل.

المستشار السيد المستشار محمد المنصوري

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الوطنية في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانية الفرعية عن السنة المالية 99-2000، وأريد أن أركز في هذه المداخلة على مشروع ميزانية وزارة المالية والاقتصاد، لكونها هي حجر الزاوية في مشروع القانون المالي برمته، إذ أن وزارة الاقتصاد والمالية هي المسؤولة على توفير الأمن المالي بل هي الموجه للسياسة المالية والاقتصاد للبلاد ولأنها هي المسؤولة عن تحصيل مداخيل الدولة، باعتبارها السلطة الوصية على القطاعات العمومية ... الأول للبلاد فإنها ملزمة كذلك بمراقبة صرف اعتمادات تلك القطاعات في جماعات محلية ومؤسسات مالية وتجارية إلى غيرها، وهذا طبعا، يتطلب توفير الإمكانات المادية والبشرية وكذلك الترسنة القانونية الكفيلة من جهة من محاربة التملص الضريبي والغش الجمركي والتجاري والتهريب والفساد الأداري ومن جهة أخرى الحد من استغلال النفوذ والتماطل والتسيب فمن الواجب أن يعرف كل واحد ماله وما عليه، حتى لا أطيل في هذا الباب نعتقد في الحركة الوطنية الشعبية أن مهمة وزارة الاقتصاد والمالية بدءا بالأعوان مرورا بالموظفين والأطر وصولا إلى الأخ فتح اله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية، مهمة جد صعبة وتتطلب من ممارسة روح المواطنة وروح التضحية والنزاهة، والقدرة على الابتكار للرفع من المردودية والجودة وبأقل تكلفة، مما يتطلب الصبر والمثابرة والانفتاح على المحيط الوطني والدولي، والتتبع اليومي بل والآني لكل ما يجري في الأسواق الوطنية والدولية وهذا ما لمسناه في السيد الوزير والمتعاونين معه، وأملنا أن يستمر في تطوير مالية البلاد، ولأن هذه هي قناعتنا فإننا سنصوت لصالح الميزانية داعين للسيد الوزير وحكومة صاحب الجلالة بالتوفيق والسلام عليكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير تفضلوا

تدخل أحد الوزراء نيابة عن وزير المالية والاقتصاد السيد فتح الله ولعلو :

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

تابعت بالنيابة عن السيد وزير المالية التدخلات القيمة التي تقدم بها السادة المستشارون وأردت فقط أن أبدي ملاحظات على

بعض النقط وردت والتي بالنسبة لنا تشكل اقتراحات هامة، بالنسبة لما أثير حول صندوق المقاصة، نحن نسجل الملاحظات التي تقدم بها السيد المستشار وإيجابيات هاته الملاحظات ونريد أن نؤكد بأنها تتماشى مع التوجه الحكومي، ولا أدل على ذلك من الإجراءات التي اتخذت أخيرا فيما يخص مادة السكر، أي محاولة استرجاع المبالغ التي يقع تقديمها كدعم لبعض المعامل التي تصنع مادة الحلوى والشوكلاتة إلى غير ذلك باستثناء ما هو موجه منها إلى التصدير وفي نفس الوقت أريد أن أبلغ السادة المستشارين بأن هناك لجنة وزارية منكبة على دراسة جدية ومتقنة بالنسبة لاستعمال هاته الأموال حتى يمكن أن نجد الطريق، إلى أن يستفيد منها فقط الناس الضعاف الذين أحدث صندوق المقاصة من أجلهم، الأمر ليس سهلا ولكن الحكومة جادة وبمساعدة السادة المستشارين والسادة النواب، لابد أن نصل إلى إيجاد حلول من أجل إعادة النظر في كيفية استعمال موارد صندوق المقاصة، بالنسبة للنقط الثانية وتتعلق بما وقع التصويت عليه أمام مجلس النواب، وما هو معروض كذلك عليكم، بالنسبة للإعفاء الذي شمل المشاريع السكنية التي تصل إلى 3500 مسكن، لكي يستفيد منها متقني هاته المساكن ولهذا فحسب الإجراءات التي سوف تتم لتنفيذ هذا النص سيكون هناك دفتر للتحملات مراقبة من طرف الإدارات المعنية، حتى يمكن أن يضبط الثمن المناسب وتقع الاستفادة بكيفية فعلية من طرف المستفيدين، فإذن من هذه الناحية ليطمئن السادة المستشارون من ناحية إخرى استمعت إلي الملاحظات القيمة للسيد لطفي بسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وأؤكد بأنه بالفعل هناك عمل جاد الآن بالنسبة لإعادة هيكلة مصلحة الأعمال الاجتماعية، ووكذلك مراقبة الأموال وكيفية صرفها ، وإن السيد وزير الاقتصاد والمالية لجاد من أجل أن يعيد الاعتبار لهذا القطاع ومن أجل مراقبة أكثر بالنسبة لكيفية صرف هاته الأموال وبالنسبة كذلك للخدمات التي تقدمها هاته المصلحة، وسوف يخبركم بنتائج الأعمال التي سوف يقوم بها عندما تنتهي اللجان المختصة التي كلفها بالقيام بهاته الإجراءات، شكرا للسيد الرئيس، والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على هاته الإجابة ولو أن الأمر فيما يخص النقطتين الأولين لا يتعلقان بقطاع الاقتصاد والمالية، كموضوع المقاصة سبق لنا أن ناقشناه يوم الاثنين الفارط، نفس الشيء بالنسبة لقطاع السكن، كيفما كان الحال كتبقى الملاحظات أو الإفادة ديال السيد الوزير مهمة ومهمة جدا، قبل أن أرفع الجلسة أذكر السادة المستشارين فقط بأن المجلس سيعقد غدا الخميس ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا، الجلسة العمومية لدراسة النصوص التشريعية الجاهزة خارج مشروع القانون المالي، ابتداء من الساعة الثالثة والنصف غدا كذلك بعد الزوال، دراسة مشاريع الميزانية الفرعية المدرجة في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات المحلية، أي مشروع الميزانية ديال وزارة الداخلية بعده مباشرة سيتم التصويت على موارد الجزء الثاني المتعلق بالنفقات من مشروع القانون المالي، صوتنا على المداخيل من بعد غانصوتوا على المصاريف بعد ذلك غادي يكون التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية من بينها الميزانيات ... ثم التصويت على المشروع برمته ثم إعطاء الكلمة لرؤساء الفرق فيما يخص تفسير التصويت إلى غير ذلك، وبذلك سنكون قد جئنا على نهاية دراسة مشروع القانون المالي، اللي غادي يكون آنذاك أصبح قانونا . أشكر السادة الوزراء، أشكر السادة المستشارين على مساهماتهم في النقاش.

رفعت الجلسة.